جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

"العوامل المؤثرة في العلاقات الهندية الإسرائيلية للفترة (2001-2011م)"

إعداد الطالب

ناجح علي عيد الحجايا

إشراف

الدكتور صداح الحباشنة

رســـالة مقدمة إلى عمـــادة الدراســـات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقـــات الدوليـــة قســـم العلـــوم السياسيـــة

جامعة مؤتة، 2013

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ناجح علي الحجايا الموسومة بـــ:

العوامل المؤثرة في العلاقات الهندية الاسرائيلية للفترة (2001- 2011م)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية**.

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
د. صداح أحمد الحباشنة		2013/5/19	مشرفاً ورئيسا
د. احمود علي أبو سليم		2013/5/19	عضواً
أ.د. عبدالفتاح علي الرشدان		2013/5/19	عضواً
أ.د. محمد سالم الطراونة		2013/5/19	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى روحيّ والدي ووالدتي الطاهرتين

رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه

إلى إخوتي وأخواتي

الذين دعموني في كل المواقف

إلى كل من مدّ إليّ يد العون، والمساعدة؛ لانجاز هذا العمل المتواضع

أهدي عملي المتواضع

ناجح الحجايا

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً على توفيقي لإتمام هذا العمل المتواضع، لا بد لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أُستاذي الدكتور صداح الحباشنة، المشرف على رسالتي، الذي منحني كل الوقت، والجهد، والاهتمام، والمتابعة، خلال فترة إعداد الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر، والتقدير لأعضاء هيئة المناقشة؛ لتوجيهاتهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة وموظفيها.

ناجح الحجايا

فهرس المحتويات

الملخص

العوامل المؤثرة في العلاقات الهندية الإسرائيلية للفترة 2001-2011

ناجح الحجايا

جامعة مؤتة 2013

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى طبيعة العلاقات الهندية الإسرائيلية، منذ احداث ايلول 2001م وحتى عام 2011م. والبحث في أسسها، وجذورها التاريخية، ودراسة أهم العوامل والظروف التي أثرت في هذه العلاقات، والكشف عن طبيعة المحددات للعلاقات الهندية الإسرائيلية، وإبراز المدى الذي وصل إليه التعاون بين الدولتين.

كما هدفت الدراسة إلى توضيح أهداف كل من الهند وإسرائيل ودوافعهما، وما الذي تسعى كل دولة من الدولتين لتحقيقه من وراء هذا التعاون.

وباستخدام المنهجين الوصفي التاريخي، والتحليلي توصلت الدراسة إلى أهم النتائج كما يلي:

إن استمرارية تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية؛ زاد في تنمية الروابط بين إسرائيل الهند، وهو الاتفاق على محاربة الإرهاب، ويعتقد الطرفان بأن باكستان تمثل عدواً مشتركاً، لما تمتلكه من سلاح نووي، تعده الهند خطراً عليها وتعده "إسرائيل" قوة خطيرة في يد دولة إسلامية.

كما تعد "إسرائيل" الهند درع حماية لمصالحها الحيوية في آسيا، فهي تحمي خطوطها الملاحية في جنوب شرق آسيا؛ لكونها تعد أكبر أسطول على شاطئ المحيط الهندي.

كما بينت الدراسة أن العلاقات العسكرية الإسرائيلية – الهندية، تتسم بالغموض وعدم الوضوح، كما أنها بعيدة كل البعد عن وسائل الإعلام، مع أن الهند كثيراً ما تشير إلى بعض ملامح العلاقات العسكرية بين البلدين. وينكر المسؤولون الهنود أية اتفاقات عسكرية تم إبرامها مع إسرائيل، كما تمارس إسرائيل رقابة صارمة على نشر التفصيلات التي تتعلق بصادرات الدفاع.

Abstract

" Factors Affecting the Indian – Israeli Relations For the period (2001-2011) "

Najeh Al-hajaeeh

Mu'tah University- 2013

The purpose of this study was to identify the nature of Indo-Israeli relations since 2001 until 2011. The study has summarized historical roots of the Indian Israeli relations and examine the most important factors and circumstances that influenced these relationships. The disclosure of the nature of the determinants of Indo-Israeli relations, and highlight the extent to which cooperation between the two countries.

The study also aimed to clarify the goals and motives of both India and Israel, and what each country seeks to achieve by this cooperation.

using the descriptive historical and analytical approachs, the study found the most important results are as follows:

The continuity of the development of Indian-Israeli relations; increased in the development of ties between Israel and India, an agreement on the fight against what they so called terrorism and believed both sides that Pakistan represents a common threat, because of its nuclear weapon prepared India danger to them and prepared "Israel" force serious in the hands of an Islamic state.

It is also "Israel" considered India as shield to protect its vital interests in Asia, they protect shipping routes in Southeast Asia for being the largest fleet on the shore of the Indian Ocean.

The study also demonstrated that the Israeli military relations with India, are vague and lack of clarity, it is also a far cry from the media with India often refer to certain features of military relations between the two countries. Indian officials deny any military agreements have been signed with Israel, as Israel's exercise tight control on the dissemination of details relating to the exports of defense.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

بدأتِ العلاقات بين الهند وإسرائيل منذ استقلال الهند عام 1947م وإعلان قيام دولة إسرائيل عام 1948م، فكانت العلاقات بين الهند وإسرائيل تدار بشكل سري وغير معلن، حيث اعترفت الهند اعترافاً جزئياً بإسرائيل عام 1950م كحقيقة قائمة، وهذا يرجع إلى وجود قيود منعتها من الاعتراف الكامل بالكيان الصهيوني، تمثلت بجملتها في العلاقات الوثيقة التي كانت تربط الهند بالدول العربية، ومع زوال معظم العوائق بدأت العلاقات بين دولتي الهند وإسرائيل تظهر بشكل علني، والتي تطورت فيما بعد ونمت بشكل كبير لتشمل جميع مجالات، وإشكال التعاون الاستراتيجي، حيث من الممكن أن يكون لهذه العلاقات تأثير كبير وبارز في الساحة الدولية، من خلال تغيير ميزان القوى ليس في جنوب آسيا والشرق الأوسط فحسب، وإنما في المنطقة الأسيوية وفي العالم ككل، والذي يشهد حالة من التحولات الكبيرة في السنوات الأخيرة.

لقد بدأت العلاقات الهندية الإسرائيلية من الناحية الواقعية في أيلول 1950م، عندما وافق الرئيس الهندي الراحل جواهر ال نهرو فترة حكمه من (1947-1964م) على تأسيس مكتب تجاري لإسرائيل في بومباي، تم افتتاحه بعد شهور قليلة، ثم تحول إلى قنصلية إسرائيلية في يونيو 1953م. كما بدأت الهند في مطلع 1952م في مناقشة الخطوات المطلوبة لإقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" عندما زارها "والتر إيتان" مدير عام الخارجية الإسرائيلية آنذاك، إلا أن المعوقات المالية، وعددا من التغيرات السياسية الإقليمية والدولية وقفت وقتها حائلاً دون ذلك.

بعد حرب 1973م تعددت زيارات الوفود الهندية لإسرائيل للحصول على خبرات الحرب الإلكترونية، وعقب غزو لبنان 1982م، حرصت الهند على الحصول على الخبرة الإسرائيلية في مجال توجيه الضربات الجوية باستخدام طائرة الاستطلاع والإنذار المبكر الإسرائيلية E2C، وانعكس هذا في طلب الهند من إسرائيل تزويدها في التسعينيات بنظام فالكونvalcon للإنذار المبكر **(سويلم،2001)**.

شهدت فترة حكم الرئيس الهندي راجيف غاندى - حزب المؤتمر الهندي ــ بعد فوزه فى انتخابات 1984م مزيدا من التقارب الهندى – الإسرائيلي، شجع عليه حدوث ثلاثة تطورات مهمة، هى: قيام علاقات رسمية بين بعض الدول العربية وإسرائيل ــ تنامى قوة إسرائيل لدى الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدةــ بروز قوة التنظيمات الدينية المتشددة فى الدول العربية والإسلامية واتساع نشاطها ليشمل: كشمير الهندية وباكستان وأفغانستان، بما يعنيه ذلك من أثر على الأمن القومى الهندى **(طاهر، 2008)**.

تمت إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الهند وإسرائيل في عام 1992م اتسمت بالتوازن في علاقاتها ومواقفها السياسية، حيث أعلن رئيس الوزراء الهندى بهاراتيا جاناتا فى 29 يناير 1992م إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين لتبدأ مرحلة جديدة من علاقاتهما، انتقلت فيها من السرية فى معظم تحركاتها إلى العلنية فى مختلف المجالات وكانت بدايتها تصويت الهند فى العام نفسه لصالح القرار الذى حركته الولايات المتحدة من أجل التراجع عن اعتبار الصهيونية شكلا من العنصرية

ومع وصول أتال بيهاري فاجباي إلى الحكم في الهند عام 1998م، توطدت علاقات البلدين بشكل كبير، وشهدت تطوراً في العديد من مجالات التعاون.

كما عززت هجمات الحادي عشر من أيلول عام2001م من التعاون الهندي الإسرائيلي في مواجهة ما يسمى بالإرهاب، ومع زيارة شارون لنيودلهي في ايلول 2003م، ثم زيارة وزير الخارجية "سيلفان شالوم" في فبراير من نفس العام، طور البلدان تعاوناً مثمراً في مجال المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر، كما أصبحت الهند هي السوق الثالثة للصادرات العسكرية الإسرائيلية بعد الصين وتركيا**(صالح، 2006)**.

وقد أدّى تنامي العلاقات الهندية الإسرائيلية على هذا النحو إلى استياء العديد من الدول العربية، التي أبدت تخوفها من تداعيات هذا التعاون الاستراتيجي على الأمن القومي العربي. وهو ما يثير التساؤل عما إذا كانت العلاقات الإسرائيلية الهندية موجهة بالأساس ضد العرب، وما يمكن أن يفعله العرب إزاء هذا الوضع.

2.1مشكلة الدراسة

تدور مشكلة الدراسة حول البحث عن معرفة طبيعة العلاقات الهندية الإسرائيلية، حيث تطورت العلاقات بين الدولتين تطوراً نوعياً لتشمل المجالات كافة (الأمنية، والنووية، والاقتصادية، وكذلك التعاون في مكافحة الإرهاب).

وتحاول الدراسة تحليل العلاقات بين الدولتين لمعرفة أثر المتغيرات الدولية والإقليمية فيها، وهل ستستمر وتتطور العلاقات الهندية الإسرائيلية، أم أنها ستتراجع؟

3.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من ناحيتين:

أولا: الناحية النظرية

وتكمن أهمية الدراسة في متابعة أهم التطورات في طبيعة العلاقات الهندية الإسرائيلية في كافة المجالات، وأشكال التعاون بين الطرفين، وبيان مدى تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة، والعوامل الداخلية وانعكاسها على سلوك كل من الهند وإسرائيل تجاه الأخرى، والكشف عن الأهداف والعوامل التي دفعت كلا من الهند وإسرائيل إلى تطوير وتوسيع علاقتهما، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الآثار الناجمة عن هذه العلاقات على العديد من البلدان العربية والإسلامية، حيث توجد علاقة غير ودية تجمعها مع الكيان الصهيوني.

ثانياً: الناحية العلمية

تعود الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها من الموضوعات الحيوية ذات العلاقة بالمنطقة العربية، والتي تتابع التطورات الداخلية الإقليمية والدولية التي أثرت في العلاقات، كما يعد هذا الموضوع من الأمور التي لم يوجه إليها الاهتمام الكافي الذي قدر لغيرها من الموضوعات،على الرغم من أهميتها الكبيرة، لذا يمكن أن تكون هذه الدراسة بمثابة احد المراجع للباحثين في مجال العلاقات الدولية، كما يمكن أن تكون نواة لدراسات أخرى جديدة.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

أولا- التعرف على طبيعة العلاقات الهندية الإسرائيلية منذ أحداث 11 من أيلول 2001م وحتى عام 2011م. والبحث في أسسها وجذورها التاريخية، ودراسة أهم العوامل والظروف التي أثرت في هذه العلاقات.

ثانيا- الكشف عن طبيعة المحددات للعلاقات الهندية الإسرائيلية، وإبراز المدى الذي وصل إليه التعاون بين الدولتين.

ثالثا- توضيح أهداف كل من الهند وإسرائيل ودوافعهما، وما الذي تسعى كل دولة من الدولتين لتحقيقه من وراء هذا التعاون؟

رابعا- توضيح أثر المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية في العلاقات الهندية الإسرائيلية التي طرأت على النظام الدولي والمجتمع الدولي.

5.1 منهجية الدراسة

تتطلب دراسة السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تفيد بالإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقة التي تحكم الدول فيما بينها، وتحدد توجهات السياسة الخارجية لهذه الدول، والآثار المترتبة على هذه السياسات لهذه الدول، وستستند هذه الدارسة على مجموعة من المناهج التي تناسب وطبيعة الموضوع قيد الدراسة وهي:

أولا - المنهج الوصفي:

ويتضمن هذا المنهج استخدام المعلومات التاريخية؛ لمعرفة وتطور العلاقات الهندية الإسرائيلية، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي لتعزيز حالات التقارب والتباعد في العلاقات، وسيتم التركيز على هذا المنهج في هذه الدراسة للوقوف على تطور السياستين الهندية والإسرائيلية، منذ عام 2001م وحتى عام 2011م.

ثانياً- المنهج التحليلي

يركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية، من خلال التعرف إلى دور الدولة وأهدافها، وتسلسل مصالحها، وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات

الأمم الأخرى، فبواسطة التعرف إلى أهداف الدولة، يمكن تصنيف مصالحها وترتيبها وفقا لنظام الأولويات، فهناك مصالح يجب أن يدافع عنها بأي ثمن، ومصالح يحافظ عليها في ظروف معينة، ومصالح لا يمكن الدفاع عنها ولا المحافظة عليها، فعلى السياسة الخارجية أن تضع أولا تسلسلية مصالحها، ثم تدرس الظاهرة في مبادئ سياسات الدول الأخرى وتصرفاتها، ثم توظيف المنهج التحليلي في هذه الدراسة من خلال تحليل أولويات السياسة الخارجية الهندية والإسرائيلية.

6.1 أسئلة الدراسة:

سيتم الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما طبيعة العلاقات الهندية الإسرائيلية من الفترة2001م حتى عام 2011م ؟

وعدد من الأسئلة الفرعية :

1-ما هي التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي أثرت في العلاقات الهندية والإسرائيلية، وهل ستستمر بالتطور أم تنحسر وتتراجع في ظل نمط القطبية الواحدة والنظام الدولي ا لجديد؟

2 - ما آثار العلاقات بين الهند وإسرائيل وانعكاساتها على الأمن القومي العربي والدول الإسلامية؟

3- ما أثر المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية على العلاقات الهندية الإسرائيلية التي طرأت على النظام الدولي والمجتمع الدولي؟

4- ما هي إستراتيجية الولايات المتحدة ودورها في العلاقات بين الهند وإسرائيل؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 متغيرات السياسية الخارجية :

تعد دراسة العوامل المؤثرة في تشكيل السياسة الخارجية هي الطريق الوحيد إلى معرفة الأهداف التي تسعى إليها الدولة،من خلال سياستها الخارجية، وكذلك الوسائل التي تستخدمها الدولة للحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها، والمعيقات التي تحول دون تحقيق الدولة لتلك الأهداف؛ تقسم متغيرات السياسة الخارجية إلى قسمين هما:

أولا: المتغيرات الموضوعية

تعد المتغيرات الموضوعية ببساطة موارد وإمكانيات الدولة الدائمة التي تتميز بها، والتي تكون أساس قوتها الكامنة، وتتوزع هذه المتغيرات على عدة مجموعات أساسية ذات تأثير مستمر أو شبه مستمر، وهي: المتغيرات الجغرافية، الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية أو العلمية(**الرمضاني،1991: 149)**.

ستتحدث الدراسة عن اهم هذه المتغيرات وبشيء من الإيجاز:

1- المتغير العسكري

وهو من اهم المتغيرات الذي يمكن ان يكون هو المتغير الاساسي في العلاقات الهندية الاسرائيلية .

تعتمد الدول على قدراتها العسكرية كأحد المتغيرات المادية المؤثرة في تعزيز قدرة النظام السياسي في أوقات السلم والحرب؛ ففي السلم يتجسد تأثيرها في سلوك صانع القرار، كونه باعثاً على الاستقرار النسبي داخلياً، وعاملاً للترهيب والتهديد باستخدامه، بقصد التأثير في السلوك السياسي الخارجي للدول الأخرى. وانطلاقاً من ذلك يتجسد تأثير العامل العسكري، من خلال كونه يمثل وسيلة وغاية في آن واحد؛ ففي الوقت الذي يعد إحدى المسائل الفاعلة التي لها دور مؤثر في دفع النظام السياسي لاختيار أحد البدائل السلوكية في أوقات السلم والحرب، فإن غايته تتجسد في النظر إلى القدرات العسكرية للدولة على أنها المظهر الأساس لقوتها، وإحدى أبرز الأسس

التي يستند إليها النظام السياسي في اتخاذ القرارات. لهذا يتوجب على الدولة بناء مؤسسة عسكرية، تستوعب أحدث التطورات التقنية، وأسباب العلم العسكري في قيادة الجيوش والتدريب والتسلح وأساليب القتال، حيث إنه لا يكفي امتلاك الجيش للسلاح فقط، وإنما أيضا كيفية استخدامه، وهو ما يتطلب إعداد خطط عسكرية لأغراض الدفاع والردع في حالة تعرض الدولة إلى ما يهدد مصالحها، وأمنها القومي، وقدرة نظامها أساسا على اتخاذ القرار المستقل، بما يخدم مصالحها الوطنية(**الخزرجى، 2004**).

ثانيا: المتغيرات المجتمعية:

تنبع أهمية المتغيرات المجتمعية في تأثيرها على السياسة الخارجية للدولة، وذلك من خلال طبيعة الربط،وعدم إمكانية الفصل بين السياسة الداخلية، والسياسة الخارجية، وبالاتجاه الذي جعل الأخيرة امتدادا وانعكاسا للأولى، ونظراً لأن العوامل المجتمعة تمثل حجر الزاوية في السياسة الداخلية،وجعلها ذات أبعاد سياسة خارجية؛ فهي تمثل جانبا من المحددات أو المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية، وفي العلاقات الدولية بالنتيجة. والسؤال المهم هنا:ما المتغيرات المجتمعية المؤثرة في العلاقات الدولية؟ وهل يمكن تصنيفها؟ ويجيب عن ذلك "كيسنجر" بقوله: إنها تقتصر على الهياكل الحكومية،بينما يرى "روزنا":بأنها تشمل كافة تلك المتغيرات غير الحكومية المؤثرة في السلوك السياسي الخارجي.

وهناك من يربطها بمتغيرات موضوعية واجتماعية في آن معا. وبشكل عام فإن المتغيرات المجتمعية تشمل تلك الجوانب من حركة المجتمع الذي تتعلق بتجاربه وبطبيعة وحدته الداخلية، إضافة إلى هياكله السياسية، وطبيعة نظامه الحكومي، وتأثير ذلك في سياسته الخارجية(**الخزرجى، 2005**).

إما اهم المتغيرات المجتمعية في هذه الدراسة فتقسم كما يلي:

1 -النخبة السياسية

يقصد بالنخبة السياسية مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر القوة السياسية وأدواتها في المجتمع، بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة، وصنع القرارات الرئيسة في المجتمع.ويتوقف تأثير النخبة السياسية على ثلاث عوامل هي: شكل

النظام السياسي، ومدى تجانس النخبة السياسية، واتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية، وأصول تكوين النخبة السياسية، حيث يؤثر شكل النظام السياسي في قدرة النخبة السياسية في التأثير على السياسة الخارجية، فتأثير النخبة في السياسة الخارجية يزداد كلما ازدادت درجة مؤسسية النظام السياسي، أي أنه كلما توافرت مؤسسات سياسية فعالة لاتخاذ القرار، فالنخبة السياسية تحتل المواقع الرئيسة في تلك المؤسسات، وتستطيع استعمال الموارد التي توفرها المؤسسات السياسية بأن تحد من دور القائم بالسياسة، وتلعب دوراً فعالاً في رسم السياسات الخارجية. أما من ناحية تجانس النخبة السياسية، فيميز الدارسون بين الأصول الاجتماعية،سواء أكانت عسكرية أم مدنية دينية للأشخاص الذين يكونوها بوجود قدر كبير من الاتفاق بينهم على السياسة العليا للنظام السياسي، حيث يقوم الصراع بين أفراد النخبة إلى حد كبير.أما النخبة السياسية الموحدة فتتسم بتشابه الأصول الاجتماعية، سواء كانت عسكرية أم مدنية دينية للأشخاص الذين يكونوها، وبوجود قدر كبير من السياسة المتعددة، فإنها تتميز بعدم تجانس الأصول الاجتماعية لأفراد النخبة السياسية، أو بوجود قدر كبير من الاختلاف بينهم حول السياسات العليا الواجب اتباعها.

2 -الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام السياسي على أن يحفظ ذاته عبر الزمن، أي أن يظل في حالة تكامل، وهو ما لا يتأتى إلا إذا اضطلعت أبنيته المختلفة بوظائفها على خير وجه(**الخزرجي ،2004**).

ويقصد بالاستقرار السياسي على وجه العموم مدى التجانس والتآزر الذي يتسم به الواقع الاجتماعي لهذه الدولة أو تلك، فالدولة التي يتمتع نظامها السياسي وصانع القرار السياسي الإمكانية والكفاءة لصنع سياسة خارجية فاعلة وقابلة للتنفيذ، وفي حال عدم توفر مثل هذا الدعم الداخلي ينعكس سلبياً على فاعلية السياسة الخارجية في صنع سياسة خارجية فاعلة، بمعنى أن المجتمعات الممزقة داخلياً؛ عرقياً أو طائفياً أو فيها أحزاب، ورأي عام، وجماعات مصالح،أو حركات متنافرة، تحول دون تجميع القوى الداخلية وراء الحركة السياسية الخارجية لصناع القرار، وبالنتيجة إضعاف حركة الدولة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وتسهل على القوى الخارجية استثمار الحالة

الناجمة عن التمزق الداخلي والاستقطاب ضمن البيئة الداخلية، أو العبث بالنسيج الاجتماعي عبر تقديم الدعم لجماعة،أو جماعات داخلية معارضة للنظام السياسي لأغراض متعددة خاصة بها؛ كما هو الحال مثلاً في استنزاف القوة الذاتية لإحدى الدول، باتجاه إسقاط نظامها السياسي أو الحد من فاعلية سياستها الخارجية (**الخزرجي، 2005**).

2.1.2 نظرية القوة أو النظرية الواقعية

لا شك أن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة، وإلى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة التي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين، وتؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها،وتحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب. وفي العصور الحديثة، كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي مكيافيللي صاحب كتاب الأمير الذي بين فيه أن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية،هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم،حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة،حينما طرح مفهومه الشهير(الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز الذي يعد من المؤيدين للفلسفة الواقعية بشدة، كما اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان (LOVIATHAN) الذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

مقولات النظرية

قدم هانس مورجانثو - وهو من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية- تصورا شاملا لمفهوم القوة، ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير(السياسة بين الأمم)، حيث يعد بين من يمارسونها،وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة،لدى من تمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأية سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية، أو السيطرة على الطرق البحرية، أو إجراء تغييرات إقليمية، فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين. وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق مصالح بين المصالح القومية للدول. وعليه، فإن فكرة المصالح القومية لا تفترض

وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب،وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي، والسياسي، والثقافي للدولة، حيث إن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفا أساسيا لا يمكن التنازل عنه، أو المساومة عليه **(مقلد،1987: 51)**.

أما فريدريك شومان أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية، فيقول إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة، وتملك المقومات الأساسية للقوة، ولا تعترف بوجود سلطة اعلى منها بين الوحدات الدولية، حيث تعمل هذه الدول على تأمين مصالحها القومية بوسائل القتال، وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات (self-preservation) هدفا نهائيا وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا لأية مساومة**(دورتي، 1985: 69)**.

ويعد اون ولفرز (Wolfers) من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي، حيث يقول إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول إنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من إمكانيات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها، أو أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعاً من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف **(العقابي، 1996: 138)**.

المبادئ الفلسفية للنظرية:

أولا: مبدأ القوة

يعد مصطلح القوة من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية؛ وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، ويعد عامل القوة عاملاً غير ثابت في المعايير الدولية.

فالعلاقات بين الدول تتبع معيار القوة، فهي غير ثابتة ودائما في تغير مستمر؛ فكثيرا ما يكون صديق اليوم عدو الغد، وكذلك العكس، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر: "في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله

من الناحية الأخلاقية، فالقوة ليست نوعا من الشهرة المدمرة"، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية، وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثيرا من الصراعات التي قد تحصل بين الدول، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم **(دورتي، 1985: 15).**

ثانيا: مبدأ المصلحة القومية

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً، حيث يعد كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية،هي نفسها القوة،وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تجعل القوة سبيلا لتحقيق أهدافها ومصالحها، فتوفر عوامل القوة لدى كل دولة هو مثل مطلب أساس وهدف تسعى له كل دولة، لأن الواقع يفرض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة.وفي هذا المجال يقول المتحمس الأول للنظرية الواقعية(هانز مورجانثو):"إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة التي هي القوة،والتاريخ يثبت ذلك."**(دورتي،1985: 25)**

2.2 الدراسات السابقة:

دراسة (الزعبي، 2009)، بعنوان" العلاقات الهندية الإسرائيلية(1990-2007)، هدفت الدراسة إلى البحث عن الأسباب والدوافع وراء إخفاء هذه العلاقات بين الدولتين مدة من الزمن، كما سلطت الضوء على المتغيرات الدولية والإقليمية والعربية، التي طرأت على النظام الدولي،وما أثرها على تطور العلاقات بين الدولتين.

كما وضحت الدراسة الآثار والمخاطر الناجمة عن التعاون العسكري والنووي بين الهند وإسرائيل، وما تأثيرها على الأمن القومي العربي.

دراسة (صالح، 2006)، بعنوان"العلاقات الهندية الإسرائيلية إلى أين؟"، هدفت المقالة إلى إبراز عدد من التساؤلات حول واقع العلاقات بين الهند وإسرائيل ومستقبلها، كما تحدثت المقالة عن أوجه التعاون ومجالاته بين الدولتين في مكافحة الإرهاب، كما أكدت المقالة أن ما يجمع بين إسرائيل والهند هو المصلحة المشتركة،

فالعلاقات السياسية والعسكرية، بل وحتى التحالفات لا تنشأ بالضرورة بين دول متماثلة، وإنما تصنعها المصالح وتفرضها الضرورات.

كما تناولت المقالة أبرز الزيارات بين الدولتين التي نتج عنها توقيع عدد من الاتفاقيات الهامة لتعزيز التعاون المشترك بينهما في مجال تطوير أسلحة الدمار الشامل.

دراسة (طاهر، 2002)، بعنوان " تحولات العلاقات الهندية – الإسرائيلية"، تناولت المقالة التطورات والتحولات المهمة في العلاقات الهندية الإسرائيلية، حيث قسمها الباحث إلى مرحلتين: مرحلة التقارب الخفي، ومرحلة التعاون الاقتصادي والتجاري.

كما بينت المقالة أن التعاون التقني والدفاعي بين الهند وإسرائيل طفرة مهمة بإطلاق صاروخ هندي من قاعدة سريهاريكوتا الفضائية في المحيط الهندي، حاملاً قمر التجسس الإسرائيلي "بولاريس" الذي يعد الأكثر تطوراً بين أقمارها التجسسية في مطلع عامة 2008م.

دراسة(حسام، 2005)، بعنوان" الشراكة الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل".

تناولت الدراسة اوجه الشراكة الاستراتيجية بين الهند واسرائيل من خلال التعاون النووى والمخابراتى والعسكرى المتبادل بين الدولتين وفى مجال التجارب النووية ودمج الاستراتيجية النووية مع استراتيجية الهجوم التقليدية، وبينت نتائج الدراسة أن الهند أصبحت تشكل عمقاً استراتيجياً لإسرائيل تبرز خطورته أثناء الأزمات والصراعات المسلحة المحتمل أن تقع فى منطقة الشرق الأوسط وبالتالى يمكن إدراك حجم الخطر المحدق بالأمن العربى قطريا وقوميا.

دراسة **(ناصر، 2001)، بعنوان:"تطور العلاقات الهندية – الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن القومي العربي".**

بينت الدراسة ان التحالف الهندى الإسرائيلى يثير العديد من التداعيات على العالم العربى خاصة أن التغلغل الإسرائيلى فى وسط وجنوب آسيا من شأنه أن يشكل تهديدا للأمن القومى العربى نتيجة للحصار الإسرائيلى للمنطقة العربية، فبعد تحالفها الوثيق مع تركيا تريد إسرائيل أن توثق علاقاتها بالهند وكذلك الصين وروسيا،

لمحاصرة إيران وباكستان، وبينت الدراسة انه يجب على العالم العربى أن يتنبه لمخاطر التغلغل الإسرائيلى فى منطقة وسط وجنوب آسيا، وخاصة ان اسرائيل تسعى لكسب هذه الدول وعلى رأسها الهند.

الدراسات الاجنبية

دراسة **(Kumaraswamy,1998) بعنوان:"India and Israel Evolving Strategic Partnership" الهند وإسرائيل تطور الشراكة الاستراتيجية.**

تشير الدراسة إلى أن الغياب الطويل للعلاقات السياسية بين الهند وإسرائيل لم يمنع من تطوير التعاون الأمني بين البلدين. في حين أن الشراكة الاستراتيجية سيكون في مصلحة البلدين، ونقل الأسلحة وحدها تكون غير قادر على إدامة وتطوير شراكة استراتيجية قوية بين الهند وإسرائيل بدلا من التركيز على تجارة الأسلحة.

دراسة كومار **(Kumar,2001) بعنوان "India and Israel: Dawn of a New Era"" الهند واسرائيل : عهد جديد".**

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على التعاون الاستراتيجي بين الهند وإسرائيل وأهميته بالنسبة للأمن الإقليمي والعالمي، وبينت الدراسة ان العلاقات الاسرائيلية الهندية في نمو مستمر في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك - الثقافية والاقتصادية والسياسية ومسائل الدفاع والأمن.

دراسة انبار **(Inbar,2004) بعنوان" The Indian-Israeli Entente " الوفاق الهندية الاسرائيلية .**

وضحت الدراسة ان لتقارب بين الهند وإسرائيل هو عنصر هام من المشهد الاستراتيجي الجديد في الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل آسيا الوسطى وأجزاء من المحيط الهندي، كما بينت الدراسة ان الولايات المتحدة الامريكية قد وجدت النهج الصحيح لوضع العلاقات الثنائية بين الهند وإسرائيل على المسار الصحيح والتغلب على احتمالات الفتنة. طالما استمرت هذه البلدان لمواجهة تحديات الأمن القومي، والتركيز الاستراتيجي لكلا البلدين يمكن فقط توطيد العلاقات الهندية الإسرائيلية.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو:

محاولتها التعرف إلى العوامل المؤثرة في العلاقات الهندية الإسرائيلية منذ عام 2001م إلى عام 2011م، وتحليل السياسة الخارجية وأهدافها لكل من الهند واسرائيل، كما تطرقت الدراسة إلى أهم القضايا التعاون بين البلدين. لأن معظم الدراسات ركزت على قضايا مكافحة الإرهاب، كما تميزت الدراسة الحالية بدراسة مجالات التعاون في العلاقات الهندية الإسرائيلية(التعاون الامني ، التعاون في مجال الدفاع ، التعاون العسكري).

الفصل الثالث

الخلفية التاريخية للعلاقات الهندية الإسرائيلية

(الأبعاد والدوافع)

1.3 التطور التاريخي للعلاقات الهندية الإسرائيلية

تطورت العلاقات الإسرائيلية–الهندية منذ بداية التسعينيات، حين أعلنت الهند إقامة العلاقات الدبلوماسية في 1992/1/29م، وذلك في ضوء التحولات الكبرى التي لحقت بالنظام الدولي الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ولقد اتخذت هذه العلاقات مساراً جديداً، فتعمقت سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وكذلك عسكرياً ودفاعياً وأمنياً. ويعد هذا الأمر تحولاً جذرياً في العلاقات الإسرائيلية–الهندية منذ أن رفضت الهند الاعتراف بالدولة اليهودية حتى تم قيامها في 1948/05/15م، ثم اعترفت بها اعترافا واقعيا في 1950/9/17م، وجرى افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في بومباي،وأصبح قنصلية في حزيران/يونيو 1953م بعد اعتراف عدد كبير من الدول بها.لكن العلاقات ظلت في حدودها الدنيا حتى سنة 1991م (**عبد النبي**،**2009**: **60**).

وقد حاولت الهند من جانبها رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية تدريجياً، إلا أن إسرائيل أصرت على العلاقات الدبلوماسية الكاملة، كشرط مسبق للمشاركة في هذه المفاوضات، وهو ما اضطر الهند إلى القبول بالشرط الإسرائيلي،حيث تم الإعلان عن انتقال البلدين إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة في 29 كانون الثاني1996م في عهد رئيس الوزراء الهندي "نارسيمها راو"(1991-1996). ومثلت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون للهند في أيلول 2003م نقطة تحول فارقة في علاقات البلدين،والتي أوضحت للعالم أن الهند لم يعد لديها أي تحفظ بشأن علاقاتها مع إسرائيل،بل وانتقالها إلى مستويات ومجالات نوعية بالمقارنة ليس فقط بمرحلة الحرب الباردة،ولكن بالمقارنة بعقد التسعينيات أيضاً.

معاهدات السلام العربية مع اسرائيل فتحت عواصم اسيا امام الاختراق الاستراتيجي الإسرائيلي وتعتبر الهند مثالا على ذلك، حيث ان مؤتمر السلام العربي الاسرائيلي في مدريد عام 1991م ، واتفاقية اوسلو الفلسطينية بعد عامين عام 1993م

، ثم معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية عام 1994م، فتحت الباب على مصرعيها امام كثير من الدول لتطبيع علاقتها مع اسرائيل وهو ما لم تنجح به اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في اواخر السبعينات، وهذا يرجع الى الحصار الذي فرضته القمة العربية في بغداد عام 1979م.

على العكس من مرحلة ما قبل التسعينيات، والتي تميزت بالتركيز على عناصر الخلاف والتناقض بين البلدين، فقد ارتبطت مرحلة الانفتاح السياسي بإعادة قراءة تلك العناصر على نحو يبرز التشابه القوي بين البلدين. فمن ناحية تحدثت النخب السياسية عن أن كلا البلدين يواجه بيئة إقليمية عدائية ضده، ففي الوقت الذي تواجه الهند عدوها التقليدي باكستان، بجانب عدد من التنظيمات الإسلامية المتشددة في جنوبي آسيا بشكل عام،فإن إسرائيل تواجه نظماً عربية عدة في الشرق الأوسط وتنظيمات إسلامية متشددة (حماس وحزب الله بالأساس) لازالت ترفض التطبيع، وأن كلا منهما يمثل طرفاً في صراع إقليمي اجتماعي طويل، ذي طبيعة دينية.

ثم جاءت أحداث سبتمبر/ أيلول 2001م لتعمق من هذا الإدراك لدى النخب السياسية في البلدين، وتضفي عليه بعداً جديداً، حيث تم التأكيد، في هذا السياق، على أن هناك تهديداً مشتركاً بين البلدين فيما يسمى "الإرهاب الإسلامي" في إقليم واحد، كما يدعي كلا البلدين، وهو إقليم "الشرق الأوسط الكبير".**(قابيل،2001)**.

ولم يقتصر الأمر على وحدة نمط التهديد الذي يواجهه البلدان، بل امتد الأمر للحديث عن تداخل مصادر التهديد هذه، فقد نظرت الهند–كغيرها من الدول الغربية- إلى "الفكر الوهابي"السعودي على أنه أحد روافد"الإرهاب الإسلامي"، الذي يمثل بذلك أحد مصادر تهديد الأمن القومي الهندي. كما نظرت إسرائيل إلى الترسانة النووية الباكستانية باعتبارها أحد مصادر تهديد الأمن القومي الإسرائيلي في حالة سيطرة الإسلاميين المتشددين في باكستان على المنشآت النووية هناك، أو في حالة تصدير التكنولوجيات النووية الباكستانية إلى دول ذات علاقات عدائية مع إسرائيل في الشرق الأوسط (إيران أو سوريا)**(Inbar,2004:92-93)**.

كما شمل هذا التداخل أيضاً المساحة الكبيرة التي تحتلها قضيتا فلسطين وكشمير في خطاب الحركات والتنظيمات الإسلامية في الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، إذ ترتبط

دعوات هذه التنظيمات إلى الجهاد وحمل السلاح بالدعوة إلى تحرير هذه الأراضي؛ باعتبارها أراضي إسلامية محتلة**(جاد،2002)**.

انتقلت العلاقات الإسرائيلية الهندية من مرحلة التعاون إلى مرحلة التحالف الاستراتيجى خلال زيارة آرييل شارون للهند خلال الفترة من 8 -10 سبتمبر 2003، وإن لم تصل إلى حالة الشراكة الكاملة، بما يدخل البلدين إلى عهد جديد، يفرز العديد من التداعيات السياسية والاستراتيجية على منطقة الشرق الأوسط**(حسين،2004)**.

كما نقلت هذه الزيارة العلاقات الهندية الإسرائيلية من مرحلة التعاون الذى يقتصر على التعاون العسكرى، إلى مرحلة التحالف الاستراتيجى، الذى يرتكز على وجود تنسيق قوى بين الدولتين وتطوير استراتيجيات مشتركة لعدد من القضايا، أبرزها الحرب على الإرهابــ والواقع أنه قد حدث تحول كبير فى السياسة الخارجية الهندية بعد انتهاء الحرب الباردة، وهى سياسة تقوم بالأساس على تحقيق المصلحة القومية، دون النظر إلى اعتبارات ومبادئ حركة عدم الانحياز، التى شكلت الهند عضوا بارزا فيها، وحكمت سياساتها الخارجية لفترة كبيرة **(حسام،2005)**.

مثلت زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي «سيلفان شالوم» للهند يوم 2004/2/10 م دفعة جديدة لدعم التحالف الهندي - الإسرائيلي وتعزيز التعاون القائم بين البلدين، حيث وقع الجانبان اتفاقاً عسكرياً هو الأخطر من نوعه.

شهدت العلاقات الهندية الاسرائيلية تقاربا ملحوظا من الفترة 2003م الى 2007م وذلك من خلال الإنتاج المشترك: تصب برامج الإنتاج المشترك فى صالح الشركات الإسرائيلية والهندية على حد سواء، الأولى من حيث قدراتها فى مجال الأبحاث والتصاميم، والثانية من حيث إمكاناتها التصنيعية ومن أبرز ما تم فى هذا الخصوص اتفاق بين مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركة هندوستان لصناعة الطائرات فى سبتمبر 2002م، يتم بمقتضاه إنتاج مشترك لمروحيات خفيفة متطورة، يتيح لها تصميمها الأساسى تنفيذ عمليات هجومية واستخبارية، إضافة للعمليات المضادة للدبابات والغواصات كما تم التوصل إلى عقد اتفاقيات مماثلة تدخل فى نطاق نقل التكنولوجيا لإنتاج قطع المدفعية إلى جانب ذلك، أبرمت مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية مع شركة نيلكو الهندية فى فبراير 2003م اتفاقا لتطوير وتصنيع وتسويق

سلسلة من المنتجات الإلكترونية لصالح قوات الدفاع الهندية ومن أبرز ما تم فى هذا الإطار الاتفاقية الموقعة عام 2007م لتطوير وصناعة أنظمة صاروخية من طراز باراك متوسطة المدى**(طاهر،2008)**.

في عام 2008، احتلت إسرائيل، لأول مرة، المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للأسلحة إلى الهند، متقدمة على روسيا. وكشفت إسرائيل بالتالي عن رغبتها في أن تصبح أهم تاجر في سوق آسيا للأسلحة. وبالنسبة الى الهند، فهناك عدة أسباب تدعوها لاستيراد المزيد من العتاد العسكري الحديث من اسرائيل، ومنها رغبة الهند في تعزيز قواتها المسلحة. وقد وقعت الهند صفقة شراء طائرات من دون طيار من طراز «ناغور» مع إسرائيل. وتقدر هذه الطائرات، التي ستبدأ الهند بتسلمها في عام 2011م على العمل كصواريخ جوالة.

وحصلت الهند من إسرائيل على 18 من منظومات الدفاع الجوي Spyder في عام 2008م. وستبدأ الهند باستيراد منظومات الدفاع الجوي Barak-8 من إسرائيل في عام 2017م، ويتزايد التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل. وقد تعهدت شركة صناعة الدفاع الإسرائيلية في عام 2009م بتشييد خمسة مصانع لإنتاج القذائف المدفعية في شمال شرق الهند.

2.3 الدوافع والأهداف من إقامة تحالف بين الهند وإسرائيل

تعددت الأهداف والدوافع لكل من الهند وإسرائيل لإقامة علاقات فيما بينهما،رغم الاختلافات الكبيرة بين الدولتين، فثمة جملة أسباب أمنية، وعسكرية، وقضايا سياسية تحكم أطماع إسرائيل في علاقتها وتعاونها مع الهند إصرارها على الاستمرار في تحسين وتطوير هذه العلاقات، نحو الأفضل بما يخدم أطماعها في آسيا، ويحقق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة والعالم، ومما لا شك فيه أن لدى الهند مصالح وأهداف أيضاً دفعتها لإقامة علاقات واسعة مع إسرائيل،وفي هذا المبحث سيتم الكشف عن الأهداف والدوافع الكامنة لكل من الهند وإسرائيل لإقامة علاقات وشراكة فيما بينهما.

1.2.3 الأهداف والدوافع الإسرائيلية:

عندما استطاع زعماء إسرائيل إقامة كيانها في فلسطين المحتلة، أدركوا أنهم سيواجهون مهمة أخرى لا تقل أهمية عن الأولى، وهي تحقيق القبول لأنفسهم، ووضع جسم غريب غير مرغوب فيه، كما أدركوا في ذلك الوقت أيضاً أن آسيا على طريق أن تصبح قوة هامة على المستوى العالمي، مما دفع بإسرائيل إلى عدم الرغبة بقيام كتله آسيوية معادية لها في المستقبل، لذلك جاء اهتمام إسرائيل في بادئ الأمر بآسيا عموماً والهند خصوصاً، وهو ما حاول (بن غوريون) التعبير عنه قال تصعد آسيا مع غياب أوروبا ففي آسيا يقيم اكبر عرقيين عدا في العالم هما الهندي والصيني يشكلان معاً نصف الجنس البشري،وهما عظيمان ليس عدداً فقط، بل أيضاً حضاريا **(جانس، 1972: 160)**.

وفي حديث ل(وان هوروفيتش) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية قال "إن إسرائيل تستطيع من خلال فهمها واستيعابها للدروس المستخلصة من تعاظم قدرة الهند الإستراتيجية والسياسية تحقيق ما هو مفيد لها ولمصالحها الإستراتيجية والسياسية **(خطاب: 2001)**

لذا نستنتج أن سعي الإدارات الإسرائيلية المتعاقبة بإلحاح ودون توقف إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الهند في سبيل الوصول إلى علاقات تعاون مشتركة على جميع الأصعدة (العسكرية والاقتصادية... وغيرها) لم يكن من باب المصادفة؛ فلإسرائيل دوافع سياسية واقتصادية هامة، لخصها الكاتب الصهيوني (مردخاي كرينين) في قولة" يجب أن لا ننسى سعي إسرائيل المتواصل من أجل كسب أصدقاء لها في وسط الكتلة الأفرو-أسيوية المتزايدة الأهمية، فبسعيها ذلك تكسر إسرائيل طوق العزلة الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها في الشرق الأوسط**(kumar,2001,20)**.

وقد سعت إسرائيل من وراء توثيق علاقتها مع الهند إلى تحقيق جملة من الأهداف والمصالح، والتي تتوزع إلى أهداف اقتصادية وسياسية وعسكرية وإستراتيجية وأمنية.

مما سبق نستطيع تلخيص هذه الأهداف كما يلي:

1. ثقل الهند الدولي ودورها الفاعل والواضح في النطاق الأسيوي–الإفريقي، وذلك بحكم كونها زعيمة ودولة بارزة في دول عدم الانحياز والحياد الايجابي، إضافة إلى أهميتها في السياسة العالمية من حيث تأثيرها في العلاقات الدولية،حيث تسعى معظم دول العالم الغربي والشرقي لتقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لها لغرض أن تكون القوة الموازنة للصين.
2. موقع الهند الإستراتيجي على المحيط الهندي ساعدها على القيام بدور حيوي في هذه المنطقة،إذ تعد الهند درع حماية لمصالحها الحيوية في آسيا فهي تحمي خطوطها الملاحية في جنوب شرق آسيا، وهذه لكونها صاحبة أكبر أسطول على شاطئ المحيط الهندي، كما أن سياسة إسرائيل التوسعية في آسيا وأفريقيا ركزت على الهند كموطئ قدم لها؛ للتسلل إلى آسيا ككل بشكل مباشر،وإلى العالم الثالث في آسيا وأفريقيا بشكل غير مباشر.
3. وجود عدد كبير من اليهود في الهند والذي يتجاوز عددهم (700) ألف يهودي تقريبا(**الزعبي،2009: 32**) لذا تعد مسألة تطوير العلاقات الهندية–الإسرائيلية أمراً ضرورياً بالنسبة لإسرائيل؛ لما لهؤلاء اليهود من أهمية كبيرة بالنسبة لها على صعيد تحقيق عمليات الهجرة الجماعية لهم.
4. كون الهند كانت ساحة أساسية للصراع بين الدبلوماسية العربية من جهة، والدبلوماسية الإسرائيلية من جهة ثانية، فبعض دول آسيا تعد مناطق مغلقة نهائيا، أو مغلقة إلى حد بعيد في وجه إسرائيل، مثل باكستان، واندونيسيا، والبعض الأخر فتح أبوابه على مصراعيه أمام طرقات إسرائيل، مثل تركيا وإيران وبورما، وباعتبار الهند ثاني أكبر دولة في العالم من حيث التعداد السكاني، لذا فإسرائيل تدرك أهمية أسواقها للصناعات الإسرائيلية،وهذا من شانه كسر العزلة الاقتصادية التي تعاني منها والاستئثار بالسوق الهندية.
5. سعت إسرائيل منذ عام 1979م إلى تطوير برنامجها النووي، دون اللجوء إلى تجربة الأسلحة النووية بأراضيها،وذلك بسبب ضيق الرقعة الجغرافية لها، بالإضافة إلى انتهاجها سبل السرية والكتمان حول هذه البرنامج،لذا فالهند توفر

لإسرائيل الإمكانية لإجراء تجاربها النووية، سواء في المحيط الهندي أو صحراء راجستان (**الزعبي،2009: 33**).

6. رغبة إسرائيل في تطويق كل من باكستان وإيران، ومراقبة التطورات العسكرية والنووية لكل منهما، حيث لا تستطيع إسرائيل القيام بذلك، إلا من خلال التعاون مع الهند،وقد تحقق هذا التعاون فيما بعد من خلال جهاز الاستخبارات الإسرائيلي الموساد،وجهاز الاستخبارات الهندي راو (RAW).
7. محاولة إسرائيل الإيحاء للدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، بأن دورها الاستراتيجي القديم المنوط بها لمنع التغلغل الشيوعي في المنطقة ما زال قائماً، ولكن هذه المرة في مواجهة التغلغل الإسلامي المتطرف،ومحاولة إقناعهم أنها ما زالت حليفا هاما قادراً على الاضطلاع بمهمات إستراتيجية، خاصة وأن المصلحة الإسرائيلية تكاد تتطابق مع مصلحة الولايات المتحدة في تلك المنطقة ذات الثروات الباطنية الهائلة التي تحتويها، كالغاز والبترول في بحر قزوين(**الزعبي،2009: 33**).
8. حاجة إسرائيل إلى تصدير خبراتها التكنولوجية، واجتذاب تمويلات خارجية لأبحاثها، فتصدير السلاح المتطور بما في ذلك التكنولوجيا أمر ضروري للتخفيف من الكلفة العالية "للردع الاستراتيجي"والكلفة الإجمالية لاستمرار إسرائيل في أبحاثها في مجال التكنولوجيا المكثفة لصناعة الصواريخ، علاوة على ذلك فإن بعض الأسلحة الخفيفة والذخائر لعدد من دول آسيا وأوروبا الغربية يحقق بعض الأرباح للصناعة العسكرية في إسرائيل،حيث إن هناك حاجة ماسة في الصناعة العسكرية الإسرائيلية لتصدير السلاح فنحو (75%) من التصنيع معد للتصدير، وإزاء الركود الكبير الذي تمر به صناعاتها العسكرية تجد إسرائيل نفسها أمام خيارين:

1- إما التخلي عن جهودها لتطوير أنظمة السلاح، وهذا الأمر لا يمكن أن تقبل به إسرائيل وتتخلى عن تطوير أسلحتها.

2-أو إيجاد شريك خارجي يقبل بتمويل كلفة التطوير مقابل ترتيبات تعاون، خلال فترة التنفيذ، وهكذا يمثل التعاون الاستراتيجي مع الهند عرضا مغريا لإسرائيل (**طاهر، 2002: 125-126**).

وفي هذا الإطار تفصح إسرائيل عن أن جوهر علاقتها مع الهند يقوم على أساس تفاهم استراتيجي بشأن التشابه الجيوسياسي بين الطرفين المحاطين–حسب تعبير الصحفي الإسرائيلي(ألوف بن) بدول قوية ومعادية، والذي يرى أن أي تطوير في العلاقات سيؤدي إلى ازدهار التبادل التجاري الذي يميل دون شك لصالح إسرائيل"(**احمد، 2000 :26**).

كما أكد على هذا الأمر أيضاً الباحث الاستراتيجي الهندي (ف.ر كومار)إذ قال"أن إسرائيل بحاجة لتصدير علومها الأمنية من أجل جمع أموال لضمان مستقبل التطوير، واستمرار وجود صناعاتها الأمنية، كما أن الهند بحاجة لمساعدة خارجية من اجل توفير الوقت والتكاليف في مشاريعها الأمنية"، ومن ثم نرى أن المصلحة واحدة لدى الطرفين (**أحمد،2000: 165**)

ومن الأهداف المشتركة بين الهند وإسرائيل،والذي زادت في تنمية الروابط بينهما اتفاق الدولتين على محاربة ما يسمونه(بالإرهاب)، إذ يعتقد الطرفان بأن باكستان تمثل عدواً مشتركاً لهما، وذلك لما تمتلكه من سلاح نووي تعده الهند خطراً عليها، وتعده إسرائيل قوة خطيرة في يد الدول الإسلامية (**طاهر،2002: 125**).

إن ما تهدف إليه إسرائيل في توجهاتها وعلاقاتها مع الهند ليس الكسب الاقتصادي بقدر ما هو الكسب السياسي، فكل ما يهم إسرائيل هو أن لها علاقات (مهما كان نوعها وبغض النظر عن حجمها) مع دول آسيا وإفريقيا، والهند تعد من وجهة النظر الإسرائيلية حلقة هامه في سلسة الدول التي تسعى إسرائيل لإقامة علاقات متميزة معها، بل يمكن اعتباراها الحلقة الأكثر أهمية، والتي تسمح بتواجد إسرائيلي واقعي في سلسلة الدول الممتدة، نحو غرب القارة الآسيوية، والتي وضعت إسرائيل نصب عينيها للدخول في علاقات جيدة معها تشمل جميع الصُعد.

2.2.3 الأهداف والدوافع الهندية

تتمحور الدوافع الهندية لإقامة علاقات مع إسرائيل حول محورين أساسين الأول: يتمثل في الاستعانة بالخبرات الإسرائيلية لتزويد الهند بمعطيات عن التسلح، والتأهب العسكري والتطور النووي في باكستان.

والثاني: يتمثل في الاستفادة من التقنيات والتطور في مجال الأجهزة الدقيقة العسكرية والنووية، إلى جانب التعاون الاقتصادي، والاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في الزراعة، والاستثمار في قطاع السياحة وغيرها، هذا بالإضافة إلى منافع ومصالح تشمل مجالات وميادين مختلفة سيتم الحديث عنها لاحقاً، وتتلخص الدوافع الهندية وراء إقامة علاقات مع إسرائيل فيما يلي:

1. رغبة الهند في تطوير قدراتها العسكرية وتحديثها ببعدين: التقليدي وفوق التقليدي بما يدعم نفوذها أو دورها الإقليمي في مواجهة باكستان، خاصة في ظل سباق التسلح القائم بينهما، والذي امتد إلى الأسلحة النووية، ومن المعروف أن الهند اعتمدت لفترة طويلة على الاتحاد السوفيتي كمصدر رئيس لتوفير احتياجاتة العسكرية مستفيدة في ذلك من طبيعة العلاقات الإستراتيجية التي ربطتها معه في السابق، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتلبية لرغبة الهند في استكمال مشاريعها الخاصة بتطوير الصناعات العسكرية، وخاصة أنها بدون مساعدة تكنولوجيه خارجية،كان لا بد لها من التعاون مع دولة أخرى متقدمة تكنولوجيا، وقد وجدتها الهند متمثلة في إسرائيل حيث تعمق هذا التعاون بعد إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين في بداية التسعينيات، وأصبحت الهند بحاجة للتعاون مع إسرائيل في التكنولوجيا النووية بعد الاتفاق الذي تم بين الدول الصناعية الثماني الكبرى على تقييد نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الدول الأخرى، وهذا بعد قرارات الحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من الهند وباكستان عقب تجاربهما النووية عام 1998م(**طاهر، 2002: 124**).

2. تنظر الهند إلى إسرائيل على أنها بوابتها العريضة إلى الولايات المتحدة، وهي تسعى من خلالها لتوثيق وتطوير علاقاتها بها في مختلف المجالات (**طاهر، 2002: 124**)

3. الأحداث الطائفية التي شهدتها الهند في السنوات الأخيرة جعلتها تشعر أنها ليست في منأى عن خطر هذه الحركات، وبما أن ما أسمته"بالإرهاب الإسلامي هو إحدى الموضوعات المطروحة على جدول أعمال إسرائيل، من هنا وجدت الأرضية المشتركة لتطوير نموذج فريد من التعاون الاستراتيجي بين البلدين والاستفادة من الخبرة الإسرائيلية لمواجهة ما أسمته بالإرهاب، وهذا ما أشار إليه أيضا السفير الهندي في القاهرة بقوله"إن إسرائيل لديها الخبرة ويمكن الاستفادة منها في مقاومة المرتزقة الذين يتسللون من جامو، وكشمير، ويقاومون السلطات الهندية هناك **(طاهر،2002: 125)**

4. تعد الهند أن تعاونها مع إسرائيل يصب في رصيدها الاستراتيجي العام في صراعها الدائر مع باكستان بشان قضية كشمير، وفي ميزان القوى ما بينها وبين الصين في صراع الزعامة والسيطرة على آسيا.

5. سقوط الاتحاد السوفيتي، والذي كان يشكل السند الأساس للهند والحليف التقليدي لها، مما أحدث تغييراً أساسياً في السياسة الخارجية الهندية.

6. جهود باكستان النووية بما يسمى"القنبلة الإسلامية، واعتبار أن مصلحة الطرفين تكمن في مواجهة هذا الخطر معا.

لا شك أن معظم هذه الأهداف هي أهداف مشتركة بين كل من الهند وإسرائيل مع وجود بعض الدوافع التي تعد أهدافاً خاصة يسعى كل طرف إلى تحقيقها على حدة، من خلال هذا التقارب،حيث لم تقتصر الدوافع الهندية وكذلك الإسرائيلية على المجال العسكري والأمني فقط، بل اتسعت لتشمل أيضا التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي، بالإضافة إلى الخيار النووي "ومكافحة الإرهاب.

3.3 أهداف السياسة الخارجية لكل من الهند وإسرائيل:

1.3.3السياسة الخارجية الهندية:

تم إرساء أسس السياسة الخارجية للهند أثناء حركة الاستقلال، عندما كان زعماؤها مشغولي البال بالقضايا الرئيسة في ذلك الوقت، رغم خوضهم غمار معركة الاستقلال، وتتلخص مبادئ السياسة الخارجية الهندية بأهمية إقامة علاقات الصداقة

مع كافة بلدان العالم، بالإضافة إلى دعوتهم ودورهم في الأمم المتحدة،والذي يتمثل في الدعوة لحل الصراعات بالوسائل السلمية، ومساواة كافة الدول في السيادة، واستقلال الفكر والعمل،والتكافؤ في إدارة العلاقات الدولية، هذا بالإضافة إلى تمسك الهند بالدعوة إلى تحرير الشعوب المستعبدة، والمحافظة على الحرية القومية والفردية، والعمل على رفض التفرقة العنصرية، ومحاربة الفقر والعوز والجهل الذي تعاني منه غالبية الشعوب (**بركس،1974: 76**) ومن الجدير بالذكر أن معظم مبادئ السياسة الخارجية الهندية تمثلت في مبادئ عدم الانحياز، وهي إحدى ظوهر السياسة العالمية التي ظهرت على المسرح الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وهي تمثل قوة مهمة في صياغة طبيعة العلاقات الدولية، وقد وجدت فكرة عدم الانحياز على يد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، رئيس جمهورية مصر، والمارشال تيتو رئيس يوغسلافيا، وجواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند السابق، واستطاع هؤلاء الزعماء أن يدفعوا الحركة إلى حيز الوجود، وهكذا عقد أول مؤتمر لها في بلغراد عام 1961م، والتي تعد الهند من الأعضاء المؤسسين لها(**جعفر،1998: 34**).

حيث أن من أهم مبادئ هذه الحركة: التعايش السلمي النزيه، والامتناع عن التهديد والعنف ضد أي استقلال سياسي للدول. رأى جواهر لال نهرو أول رئيس وزراء للهند بحركة عدم الانحياز - الذي كان احد أهم المؤسسين لها - هدفا مجديا في نشر السلام العالمي، والوقف بحزم ضد الحروب وسباق التسلح. وقد شارك نهرو بصياغة المبادئ التي على أساسها يتم دعوة الدول لمؤتمرات الحركة منها: أن تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش السلمي (**جعفر،1998: 34**).

كما وطالب بتسوية جميع النزاعات الدولية بالوسائل السلمية عبر التفاوض أو التوفيق، أو التحكيم، أو التسوية القضائية. وفي مؤتمر الحركة الأول الذي عقدته عام 1961 رأى نهرو أن سياسة الحياد الايجابي، أو عدم الانحياز تقوم على ثلاثة عناصر،هي: عنصر الحياد، أي عدم الانحياز للكتل المتنازعة وعنصر الايجابية متجسداً بالعمل على تخفيف شدة التوتر الدولي لإبعاد الحرب والحفاظ على السلام، أي جانب عنصر السلام، وهو الهدف المنشود من سياسة الحياد المتبعة في حركة عدم الانحياز. وفي تعريفها لعدم الانحياز قالت انديرا غاندي التي تزعمت رئاسة الحكومة

الهندية لفترتين(1966-1977)(1980-1984م):إنها الحركة التي تنشر السلام، وتمنع الخلافات، وتبتعد عن أطراف الأحلاف العسكرية،علاوة على تعميقها للتعاون المستند إلى المنفعة المشتركة. كما وكان لها دور جدي في تفعيل هذه الحركة، والدعوة إلى نصرة الشعوب المضطهدة، والمطالبة باستقلالها(**الحلقي،1996**).

وبانهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، واستحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على مفاعيل السياسة الدولية، تراجع دور الهند وتأثيرها في داخل حركة عدم الانحياز كباقي الدول التي احتوتها هذه الحركة، مما حدا بالبعض لأن يسميها "حركة عدم الانجاز"لعجزها عن التوحد المستمر والفاعلية المؤثرة في الساحة الدولية، بحيث كان العامل الرئيس في تماسكها هو الحرب الباردة وما شهدته من تنافس محموم بين القطبين العظميين(الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي السابق). وبسقوط الأخير اختل التوازن الدولي؛ لتتجه كثير من الدول الأعضاء بالحركة صوب أمريكا، لتشكل معها تعاونا قوياً، أو تحالفا وثيقاً كحال الهند على سبيل المثال.

ومن مبادئ حركة الانحياز احترام السيادة والحريات الوطنية، والالتزامات الوطنية، واحترام حقوق الإنسان الأساسية، واحترام مبادئ هيئة الأمم. تعمل الهند على حماية سيادتها الإقليمية وأمنها القومي بأقصى ما تسمح به القدرات المتاحة لديها، والمتمثلة بشكل أساسي في امتلاكها لقوة عسكرية متطورة وكبيرة، لاسيما المتعلقة بالسلاح النووي، إذ ترى فيه أداة ناجحة لردع من يحاول أو يفكر بمهاجمة أراضيها.

وقد دخلت الهند حروبا وصراعات عديدة مع جيرانها؛ للحفاظ على كيانها الإقليمي وعدم التفريط فيه للدول، وإن كلفها ذلك خسائر باهظة في الموارد المادية والبشرية. ومن اجل هذا الهدف كذلك، سعت الهند إلى مواجهة التهديدات التي تعرض قيمها أو مصالحها للخطر، سواء فيما يتعلق بالداخل عبر الصراعات الطائفية والدينية ومطالب الانفصال، وخارجيا من خلال المنازعات الحدودية، أو تدخل بعض الدول بشؤونها الداخلية (**الافندي،2005**).

فالسيادة الحقيقة للهند هي التي ترتبط بما لديها من إمكانيات علمية وعسكرية متقدمة، تتيح لها حفظ أراضيها من أي عدوان خارجي، وتوفر لها المعرفة بما يدور في إقليمها الأوسع، جنوب آسيا، والعالم كذلك. وبما أن للسيادة صلة وثيقة بالأمن

القومي للدولة، فإن الهند تعطي أهمية بالغة لتحقيق ذلك، من خلال تجسيد مضمون نوعي السيادة الداخلي والخارجي، فالأول تطبقه عبر فرض سلطتها على أفرادها، وإصدار الأوامر حتى يلتزموا بقراراتها ويحموا وطنهم، أما النوع الثاني فتعبر عنه من خلال عدم خضوعها لأية سلطة خارجية، والإعلان عن أن سياستها الخارجية تتسم بالاستقلالية، بعيداً عن التدخلات أو الضغوط الدولية (**الحلقي،1996**).

ومن مبادئ حركة الانحياز ايضا رفض سياسة التمييز العنصري، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ومن السمات البارزة للسياسة الخارجية الهندية التأكيد على ضرورة نزع السلاح النووي، وتحقيقا لهذا الهدف اتخذت الهند العديد من المبادرات داخل الأمم المتحدة وخارجها، وفي عام 1988م طرحت الهند أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المخصصة لنزع السلاح خطة عمل لإعلان نظام عالمي خال من العنف والأسلحة النووية،وأن يحقق ذلك في إطار جدول زمني محدد كما ظلت الهند تعارض مبدئياً الاتفاقيات التمييزية، مثل اتفاق منع انتشار النووي (NPT)Non-proliferation Treaty واتفاق الحظر الشامل على التجارب النووية، إلا أنها رفضت أن تتخلى عن خياراتها النووية ما دامت كافة البلدان في العالم_ بما فيه الدول ذات الأسلحة النووية – لا تعتمد فكرة نزع السلاح النووي تدريجياً(**جعفر،1998: 34**).

وانسجاما مع المصالح الوطنية والأمن القومي، فإن تطوير العلاقات الثنائية يمثل عنصرا هاما لأية سياسة خارجية،وقد نجحت الهند في إنشاء شبكة للعلاقات ذات المنفعة المتبادلة مع كافة بلدان العالم،وفيما يتعلق بعلاقة الهند ببلدان الخليج والتي لها أهمية سياسية وإستراتيجية كبيرة بالنسبة للهند، حيث تعتمد الهند على أكثر من 60%من احتياطاتها النفطية من هذه الدول، كما أن المنطقة تمثل سوقاً كبيراً للصادرات الهندية،حيث يعمل فيها أكثر من خمسة ملايين عامل هندي، ولذا فإن تعزيز الروابط مع هذه المنطقة يحظى بالأولوية في السياسة الخارجية الهندية (**الخطايبه، 2003: 82**).

وقد كان سلوك الهند في الأمم المتحدة واضحاً منذ البداية،فيما يتعلق بسياسة الهند تجاه القضايا العربية بشكل عام، والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص،والتي كانت تتماشى مع المبادئ الأخلاقية التي كانت تؤمن بها الهند (مبادئ حركة عدم الانحياز)، بالإضافة إلى ما كانت تدعو له الأمم المتحدة من وجوب كفاله الحرية الكاملة للشعوب، والمحافظة على حقوق الإنسان (**الخطايبه،2003: 75**).

وقد استند الموقف الهندي التاريخي الداعم للقضية الفلسطينية في سياق حركة التحرر الوطني الفلسطينية،وفي سياق حركات التحرر الوطني ضد الاستعمال الغربي، والذي يتمثل في رفض الاستيلاء على الأرض عن طريق القوة والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وانسجاماً مع سياسة الهند هذه والمساندة للعرب، شجبت الهند العدوان الصهيوني على فلسطين عام 1948م، إذ كانت ما بين 13 دولة عارضت قرار تقسيم فلسطين رقم (181) والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، كما نددت بالعدوان الثلاثي على مصر عام 1956م ووصفته بالعمل الحربي المشترك،ومن الملفت للنظر في السياسة الخارجية الهندية أن الهند كانت دائما تتجنب تأييد أية قرارات تنص على إدانه إحدى الدول من ناحية المبدأ، وهذا حرصا منها على ألا ينشب خلاف لا يمكن تسويته بين الأطراف المتنازعة (**بركس،1974: 26**).

ولكن على الرغم من أن الهند كانت تعد من الدول المؤيدة للحقوق العربية والقضية الفلسطينية، إلا أن هذه النظرة تغيرت بعد تطبيع الهند لعلاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في أول التسعينيات، إذ بدأ يحث تغيير تدريجي في سياسة الهند الخارجية تجاه هذه القضايا.

2.3.3 سياسة الهند الخارجية تجاه إسرائيل.

اتسمت سياسة الهند الخارجية تجاه إسرائيل بتغييرات كبيرة وخطيرة بالنسبة للمصالح العربية السياسية والأمنية، منذ أن أعلنت الهند اعترافها بإسرائيل عام (1950م) وحتى الوقت الحاضر،والتي ارتبطت بشكل أساسي بمستوى نمو العلاقات

بين الهند وإسرائيل، إضافة إلى الظروف التي سادت في المجتمع الدولي طوال نصف القرن الماضي.

المرحلة الأولى: تمتد من اعتراف الهند بإسرائيل، وحتى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين عام 1992م.

وفيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية فقد اعترفت الهند بإسرائيل في (17ايلول1950م) على أساس الاعتراف بحقيقة قائمة Defacto إذ اعترف رئيس وزراء الهند–حينها (جواهر لال نهرو) بإسرائيل، واقتصرت العلاقات في ذلك الوقت على افتتاح مكتب للتمثيل التجاري لإسرائيل في الهند،ثم افتتحت قنصلية إسرائيلية فيها فيما بعد في عام 1952م(**عبد الرحمن،1967: 59**).

وانطلاقاً من موقف الهند الدائم المؤيد للحقوق العربية باعتبارها دولة رئيسة في مجموع دول عدم الانحياز، وقفت الهند إلى جانب الدول العربية فيما يتعلق بصراعها مع العدو الصهيوني، إذ عارضت مشروع تقسيم فلسطين، كما صوتت في الأمم المتحدة ضد قرار قيام دولة إسرائيل، واستمرت الهند في تصلبها إزاء العروض الإسرائيلية المتكررة لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها، إلا انه بفعل عدة متغيرات دولية وإقليمية وعربية، والتي حصلت في نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات تغيرت النظرة الهندية إلى إسرائيل، ومن ثم نتجت عن تطبيع للعلاقات الدبلوماسية بين الهند وإسرائيل (**عزت، 2001**).

المرحلة الثانية: وتمتد منذ العام 1992م مرحلة تطبيع العلاقات الدبلوماسية، وحتى الوقت الحاضر. اختلفت نظرة الهند لإسرائيل عقب مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل هذا بالإضافة إلى التغيرات الدولية والإقليمية والعربية التي حدثت في ذلك الوقت، والتي أسفرت عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الهند وإسرائيل، وهذا بعد أربعة عقود من التردد والخوف، فالاعتبارات التي كانت تحكم النظرة الهندية إلى إسرائيل،والتي تأثرت بها منذ بدء الصراع العرب-الإسرائيلي والمتمثلة بعلاقات الهند السياسية ببعض الدول العربية بدءا من مؤتمر باندونغ مرورا بمؤتمر عدم الانحياز،وانتهاء بالمؤتمرات الدولية،والتي تساهم فيها الدول الأسيوية والإفريقية، إضافة إلى العلاقات الاقتصادية والثقافية الوثيقة ووعي الهند حقيقة تملك

الدول العربية العديد من الأصوات في الأمم المتحدة لنصرة قضاياها مقابل صوت واحد لإسرائيل سرعان ما تغيرت، عندما أعلنت الهند أنه لا داعي للخجل لإخفاء علاقتها مع إسرائيل، وذلك عقب جلوس العرب وإسرائيل على طاولة المفاوضات السلمية (**فيصل، 2001: 165**)

ومنذ إعلان العلاقات الرسمية بين الهند وإسرائيل في بداية التسعينيات، والتي تطورت بشكل مضطرد إلى إقامة علاقات استراتيجيه مشتركة شملت كافة مجالات التعاون(الاقتصادي، والعسكري، والمخابرات، والأمني توج أخيراً في إطار تعاون نووي علني) أدى إلى قلب الكثير من المعادلات والحسابات القديمة في العلاقات العربية–الهندية– الباكستانية حول كشمير، ووقوف العرب إلى جانب باكستان وعدم دعمهم للهند.

3.3.3 السياسة الخارجية لإسرائيل تجاه الهند.

في خطاب له في الكنيست بتاريخ 4 نيسان 1952م أعلن ديفيد بن جوريون، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، أن في طليعة أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية هدف ضمان أمن إسرائيل، وأن الأسلوب كما أوضح بن جوريون لضمان أمن إسرائيل يكون عبر "إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول والأمم كل دولة وكل أمة".

ولأن الظروف التي رافقت قيام إسرائيل خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، أكدت بما لا يدع مجالاً للشك بأن الوجود الإسرائيلي لن يكون العرب هم الوحيدون الذين يقومون بمقاومته، إذ أوضحت دول آسيا-ومنها الهند أنها تقف بصلابة، أي بجانب الحق العربي في فلسطين، لذا كان من الطبيعي أن تبذل إسرائيل قصارى جهدها للتخلص من العزلة التي أحيطت بها، وذلك عن طريق اللجوء إلى التقرب إلى عدة دول من أجل كسب ودها، وإقامة علاقات معها، وقد كان امرأ بديهياً أن يدرك واضعو السياسة الخارجية في إسرائيل أن الأسلوب المباشر عبر الاتصال الدبلوماسي ليس الأسلوب الأفضل، ولا يمكن إن يؤتي ثماراً حقيقية، وذلك بسبب رفض العديد من الدول الكيان الصهيوني،لذا لجأ الساسة الإسرائيليون إلى اعتماد الأسلوب غير المباشر،وذلك عبر إقامة علاقات اقتصادية وثقافية للالتفاف حولها، ومن

ثم التقليل من العزلة التي أحيطوا بها والوصول إلى العلاقات السياسية التي يريدون **(ناز،2003)**.

وهذا ما طبقته إسرائيل تجاه الهند، فالهند وحتى طوال السنوات القليلة الماضية "حلبة الصراع" بين عنصري جذب متصارعين.العنصر الأول: هو الجانب العربي والعنصر الثاني:هو الجانب الاستعماري الصهيوني، وسبب ذلك أن الهند هي (الجوزة الكبيرة) التي يركز عليها الإسرائيليون جهودهم لكسرها، إذ تحتل الهند موقعا متوسطاً واستراتيجياً هاماً في وسط القارة الأسيوية، وقد سعت الإدارات الإسرائيلية المتعاقبة بإلحاح ودون توقف إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها في سبيل الوصول لعلاقات تعاون مشتركة على جميع الأصعدة، واستخدام كافة الطرق التي تتحرك وفقها الدبلوماسية الإسرائيلية في سعيها لكسب الهند إلى جانبها؛ وبسبب الرفض الهندي القديم لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لجأت إسرائيل إلى عدة أساليب غير مباشرة لإقناع الهند بالعدول عن موقفها، فبالإضافة إلى سعيها المتواصل لإقامة تبادل دبلوماسي عن طريق الأجهزة الحكومية الرسمية الهندية، قامت إسرائيل على تجنيد بعض أجهزتها الأخرى غير الرسمية، وذلك لإنجاح دبلوماسيتها وإقامة ما تطمح إليه، إذ سعت إسرائيل لإثبات نفسها في الهند عن طريق إنشاء جمعية الصداقة الهندية– الإسرائيلية،وقد عمدت إلى انتقاء شخصيات بارزة في المجتمع الهندي،وفي جميع المجالات، سواء أكانت صحفية، أم أدبية، أم علمية **(عبدالرحمن،1967: 75)**.

كما قامت إسرائيل بالعديد من الوسائل والطرق داخل الأوساط الهندية، وذلك رغبة منها في إقامة علاقات دبلوماسية معها، نذكر منها:

1. تطوير العلاقات مع أجهزة الإعلام والصحافة الهندية،وبخاصة تلك المتعاطفة مع الحركة الصهيونية وإسرائيل؛وذلك من أجل استثمار هذه الأجهزة في توفير الدعاية الكاملة لإسرائيل،واستمالة الرأي العام الهندي**(الزعبي،2009: 32)**.
2. إيفاد المبعوثين من رجال الدين والباحثين لكسب حماسة اليهود الهنود، وتأييدهم لإسرائيل، وتحفيزهم على القيام بواجباتهم إزاء الحركة الصهيونية وإسرائيل، إضافة إلى محاولة تهجيرهم إليها.

3. تكثيف الزيارات من قبل بعض الزعماء الصهاينة للهند،وقد توجت هذه الزيارات برد من قبل الهند كالزيارة التي قام بها مستشار رئيس الوزراء الهندي لشؤون الطاقة إلى إسرائيل في حزيران 1988م.

4. استثمار مواقف بعض أعضاء البرلمان الهندي المتعاطفين مع إسرائيل في الضغط على السياسة الهندية،إذ كانت تدعو قيادات هذه الأحزاب لزيارتها، ومثال تلك الزيارة التي قام بها إلى إسرائيل(برج موعان توفان)،عضو الهيئة التنفيذية المركزية،وعضو اللجنة الدولية لحزب براجا، والذي أعلن بعد انتهائها أن بلاده أخطأت عندما لم تقم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، بالإضافة إلى تنمية العلاقات مع بعض الأحزاب اليمينية الهندية مثل(حزب سوانترا،وجانا سنغ، وبراجا الاشتراكي)،وذلك من أجل تغيير الموقف الهندي من إسرائيل في حالة استلامها للسلطة(**محمد علي، 1993: 167).**

5. إضافة إلى أصدقاء إسرائيل في البرلمان الهندي،أقامت إسرائيل أصدقاء لها في وسط الصحافة الهندية فصحيفة(التايمز أوف انديا)(Times of India) الصادرة في دلهي تعد من أكثر الصحف الهندية شهرة، كتبت أكثر من مرة مطالبة بوقف الجمود في العلاقات الهندية - الإسرائيلية وبتعديل قواعد السياسة الخارجية للهند، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الهندية–العربية (**عبد الرحمن، 1967: 76**)، وقد قال في ذلك الكاتب الصهيوني (مردخاي كرينين): "والصحافة تشكل قوة ضاغطة لصالح إسرائيل، كما كتب أيضا تحرير صحيفة (تانديان اكسبرس)على سبيل المثال:" ليس شيئا مستساغا لبلدان كالهند أن لا تعترف ببلدان تحاول جاهدة أن تطور ذاتها سياسياً واقتصادياً مثل إسرائيل....والتي على الرغم من ذلك لا زالت حكومة نهرو تصر على رفض الاعتراف بها.

6. كما كان للمنظمة الصهيونية العالمية دور بارز في توظيف الجهود لخدمة المصالح الإسرائيلية في الهند، فقد حاولت هذه المنظمة أن تشكل نوعاً من الضغط على حكومة الهند ف(جاك تورشيز) رئيس المنظمة الصهيونية الأمريكية، كان قد عبر عن استيائه وحمله على الهند في اجتماع عام للمنظمة

في نيويورك، كما هاجم سياسة الهند المؤيدة للعرب (كما كان للولايات المتحدة الأمريكية دور غير مباشر في محاولة لتقوية العلاقات بين الهند وإسرائيل، ومثال ذلك ما قامت به عدة شركات أمريكية كبرى مع الحكومة الهندية؛ وذلك من اجل تقوية علاقتها مع إسرائيل.

7. كما عملت إسرائيل أيضاً على توجيه الدعوة لأشخاص بارزين في الحكومة الهندية، فقد وجهت الدعوة أكثر من مرة لنهرو–رئيس وزراء الهند آنذاك– لزيارة إسرائيل،إلا انه رفض تلك الدعوة**(عبد الرحمن:1967: 80)**.

ولأن إسرائيل تدرك جيداً أن أمنها مرتبط بمدى تواصلها أو انعزالها عن محيطها الإقليمي؛عملت على تجسير علاقات متينة مع الدول المحيطة، من خلال تأسيس مشاريع تعاون مشتركة مع الدول النامية في أسيا وأفريقيا، وتحقيق التفوق العلمي والتكنولوجي، والقوه العسكرية، والنشاط الدبلوماسي الفاعل، وقد نجحت في ذلك.

نلاحظ مما سبق أن العلاقات الهندية الإسرائيلية بدأت تأخذ طابعاً رسمياً في بداية التسعينات، حيث لعبت الأجواء الإقليمية والدولية والمحلية في نهاية الثمانينات دوراً في التشجيع على القيام بخطوات رسمية نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومن هذه المتغيرات**(الزعبي،2009: 115)**:

1 - ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة لا منازع لها على المسرح الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وتفسخ الاتحاد السوفيتي، وتآكل دور حركة عدم الانحياز، حيث أصبحت تحالفات القوى حسب الرؤية الأمريكية التي ساعدت إسرائيل بصفتها أقرب حليف لها على البدء باكتساب احترام المجتمع الدولي واعترافه.

2 - غزو العراق للكويت وما أعقبه من حرب الخليج التي قوضت وحدة العرب على نحو خطير وغير مسبوق، حيث وقفت بعض الدول العربية جنباً إلى جنب مع إسرائيل ضد العراق، وبذلك فقدت القضية الفلسطينية الدور الموحد للعرب، وأعطت الأولوية لسلامة أراضيها في مواجهة الخطر العراقي، وأصبحت قضية مناصرة الفلسطينيين لا تتناقض مع إمكانية التعامل مع إسرائيل.

3 -قيام العملية السلمية بين الدول العربية والفلسطينيين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى، فعملية دخول الدول العربية في مفاوضات مع إسرائيل، والبدء بتطبيع ولو كان جزئيا معها، وتوقيع بعض الاتفاقيات،أعطى الهند مبررا قويا لتدعيم علاقاتها مع إسرائيل، بحثا عن المصالح المشتركة بينها وبين إسرائيل، وبدأت الهند تتحول من صديق إستراتيجي للعرب إلى صديق إستراتيجي لإسرائيل.

4 - أحداث 11 سبتمبر 2001م، وما أعقبها بما يسمى الحرب على الإرهاب،حيث بدأت الهند تشعر بأنها ليست بمنأى عن"الإرهاب الإسلامي"الذي تروج له إسرائيل وأمريكا،فهناك القضايا المهمة التي تشغل بال الهند في هذا الخصوص،ووقوع العديد من الأحداث قد ساعدت على ترسيخ هذه الفكرة،فقضية كشمير وما تلاقيه من تعاطف شعبي إسلامي، وقضية الجارة النووية الإسلامية باكستان، وعمليات التفجير المتتابعة التي تحدث في الهند،ساهم ذلك في تقوية محور إسرائيلي هندي لمحاربة"الإرهاب الإسلامي"المزعوم،حيث عدت الهند أن الدول العربية لم تساعدها في أية أزمة واجهتها.

الفصل الرابع

الاهداف والعوامل المؤثرة في العلاقات الهندية-الإسرائيلية

تمهيد

نظراً لما يشهده العالم اليوم من تغييرات وتحولات؛ أصبح للبيئة الدولية والإقليمية دور هامٌ في تحويل العلاقات وتسييرها، إضافة إلى تلك العوامل الداخلية، والتي ساهمت كثيراً في دفع سياسات الدول الخارجية.

فالعلاقات الهندية الإسرائيلية تحظى بعدة عوامل،قد تؤدي إلى تباعد أو تنافر، وتتنوع هذه العوامل بين ما يتعلق بمتغيرات هذه العلاقات من جهة، وبين ما هو متعلق بتحولات البيئة الدولية وتأثيرها في استمرارية العلاقات بين الدولتين.

من هنا سوف نستعرض أهم العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات الهندية الإسرائيلية كما يلي:

1.4 العوامل الداخلية في إسرائيل والهند

1.1.4العوامل الداخلية في إسرائيل

1 – إستراتيجية إسرائيل للعلاقات الدولية

تقوم إستراتيجية إسرائيل للعلاقات الدولية على عدة أسس هي:

1) القدرة الذاتية مع إيجاد نظام أمني إقليمي.

2) التعاون مع الدول الصديقة في مختلف أرجاء العالم، وضم إسرائيل إلى النظام الاقتصادي العالمي(**موسوي،2002: 138)**.

2– **السعي الإسرائيلي الدائم لتطوير العلاقات الإسرائيلية–الهندية**:

تتميز الدبلوماسية الإسرائيلية الرسمية تجاه الهند بعدد من السمات:

1) فهي لا تعتمد على الأجهزة الحكومية فحسب، بل إنها تجند لإنجاح دبلوماسيتها بعضاً من الأجهزة الأُخرى غير الرسمية أيضاً (**عبدالرحمن، 1967: 68-69)**

2) إنها دبلوماسية لا تُستفز بسهولة، والدلائل على هذه الحقيقة كثيرة، فالقنصل الإسرائيلي في بومباي مُنع من نشاطه، وأُلغيت حفلات تكريمه أكثر من

مرة، كما أن تأشيرات الدخول لطائرات أو مسافرين إلى الهند من إسرائيل مُنعت أو ألغيت أكثر من مرة، وأكثر من ذلك، لم يُسمح لرئيس إسرائيل بالهبوط في نيودلهي، ولم يتم استقباله رسمياً من جانب الحكومة الهندية، وأُرغم على دفع فاتورة تنقله بين الفندق والمطار، لكن هذه الأمور كلها لم تكن كافية لاستفزاز الخارجية الإسرائيلية (**عبدالرحمن، 1967: 70**).

3) عملت الدبلوماسية الإسرائيلية على إغراق الهند بطوفان من الزائرين الرسميين وغير الرسميين، من سياسيين وموسيقيين، كي تبقى الدبلوماسية العربية في موقع التشكي الدائم على أمل أن ينفد صبر المسؤولين الهنود.

4) تقوم الدبلوماسية الإسرائيلية على الإقناع من خلال الأمثلة، إذ تركز على القول أن عدداً كبيراً من الدول، وخصوصاً في آسيا وإفريقيا، أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل من دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور علاقاته بالعرب (**عبدالرحمن، 1967: 73**).

3- **تعدد وسائل النشاط والضغط الصهيوني تجاه الهند**:

تعتمد إسرائيل على وسائل متعددة للتأثير في المجتمع الهندي منها:

1 – استقطاب الأحزاب اليمينية المتطرفة، سواء في داخل حزب المؤتمر الحاكم، أو الأحزاب اليمينية الأُخرى، ولا سيما حزبَي سواتنترا الهندوكي، وبهاراتيا جاناتا.

2 – استقطاب إسرائيل أعضاء في البرلمان الهندي، الأمر الذي مكّنها من أن توجِد كتلة في البرلمان الهندي من مختلف الأحزاب يطلق عليها اسم أصدقاء إسرائيل في البرلمان الهندي(**موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية:2007**)

3 –استقطاب الصحف المؤيدة لإسرائيل مثل "التايمز أوف إنديا" التي كتبت أكثر من مرة مطالبة بوقف الجمود في العلاقات الهندية – الإسرائيلية، و"الإكسبرس"، و"هندوستان تايمز"، و"سانداي ستاندرد"، و"فونا هيرالد"، إلخ.

4 –أنصار إسرائيل في الهند يؤسسون جمعية الصداقة الهندية–الإسرائيلية، التي تعمل على دعم العلاقات بين البلدين، وتضم شخصيات بارزة في المجتمع الهندي، كما أن هناك منظمات ودور نشر تعمل لحساب إسرائيل،مثل منظمة الأفكار

الديمقراطية، وهي تقوم بتوزيع النشرات التي تشيد بإسرائيل، وتدعو إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها(**موسوي،2002: 386**).

2.1.4 العوامل الداخلية في الهند:

1- صعود الأصولية الإسلامية والهندوسية في الهند:

بدأت مظاهر الأصولية تترسخ مع أحداث هدم مسجد بابري في كانون الأول/ ديسمبر 1992م في مدينة أيوديا الهندية في ولاية أوتار براديش، وما أعقب ذلك من أحداث عنف طائفي شهدتها مدينة بومباي الهندية (**kumaraswamy:1998:40**)، وقد مثلت هذه الأحداث في مجملها تهديداً للاستقرار السياسي والاقتصادي والطائفي في الهند، التي تتخذ من العلمانية سبيلاً للحفاظ على استقرار المجتمع الهندي المتعدد الطوائف، والأجناس، والأديان والطبقات(**محمد علي،1993: 163**).

وتبلورت هذه الأصوليات في شكل منظمات رسمية، فكان من أهم المنظمات الهندوسية على سبيل المثال، منظمة الخدمة الهندوسية، والمنظمة الهندوسية العالمية، ومنظمة جيش باجرانغ، وقد حظرتها الحكومة بعد أحداث هدم مسجد بابري، فهذه المنظمات هي التي رفعت شعار "الهندوسية في خطر"، بل إن منظمة "ويشواهيندو باريشاد"–إحدى المنظمات الفرعية لمنظمة الخدمة الهندوسية-رفعت شعار "مسلمانون كادوهي إستهان:باكستان ياقيرستان"، أي أن للمسلم مكانين فقط: باكستان أو المقابر (**قمحة،1993: 133**).

وقد كان هذا عن الإحياء الهندوسي؛ أمّا الإحياء الإسلامي فلا شك في أن بروزه على مستوى العالم ككل كان لا بد له من أن ينعكس على الهند، لأنها أقرب الدول إلى إيران وأفغانستان وباكستان، وهي الدول المدرجة في رأس قائمة الدول التي ترعى حركات العنف الديني في الشرق الأوسط(**Fair,2005:9**).

وإلى جانب ذلك، هناك العنف الطائفي بين الهندوس والسيخ في البنجاب، والصراع السياسي بين الهندوس والتاميل في مدراس (**قمحة،1993: 133**).

وقد رأت الهند أن بروز الإسلام السياسي يمثل تهديداً مباشراً لأمنها القومي، إذ أصبحت محاطة بعدد من الدول الإسلامية، وهو ما يشكل عمقاً استراتيجياً لعدوها التقليدي باكستان (**ابوعامود،1998: 16**).

2 – الأزمة الاقتصادية في الهند:

مرت الهند في بداية التسعينيات بأزمة اقتصادية عنيفة حاولت الحكومة التغلب عليها بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي، وذلك عن طريق الاتفاق مع صندوق النقد الدولي،ومؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض لتمويل مشاريع التنمية، وللتغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وخصوصاً الآثار الاجتماعية التي تترتب على تطبيق هذه السياسات، والتي تتأثر بها الطبقات الأكثر فقراً(**محمد علي،1993 :164**)

وصرح نارسيماراو، رئيس وزراء الهند، في آب/أغسطس 1991م، أن حكومة الأقلية التي يترأسها أصبحت مستقرة ومهيأة لمواجهة ما وصفه بأنه أسوأ أزمة اقتصادية تواجهها الهند منذ استقلالها.

ولم تكن هذه الأزمة متوقعة في الثمانينيات، حين شهد الاقتصاد الهندي نمواً اقتصادياً وتوسعاً في التصدير، لكن في سنة 1991م بدت معالم الأزمة الاقتصادية، إذ وصل التضخم إلى نسبة 15 %، وارتفع الدين الخارجي في سنة1990م إلى 63 مليار دولار،أي ما يعادل 24 % من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض احتياطي الهند من النقد الأجنبي إلى 1.9 مليار دولار.

علاوة على ذلك، ازدادت الأزمة الاقتصادية حدة في الهند جرّاء العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي عليها بعد إجراء تجاربها النووية الأخيرة (**عبدالفتاح،1999: 240**) وهذه الأزمة التي تفاقمت في الهند بصورة كبيرة، وكذلك حاجتها إلى مساعدة المؤسسات المالية الدولية، دفعتاها إلى السعي للتقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ انخفضت احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى أقل من مليار دولار في أوائل سنة 1991م، وذلك مقارنة بنحو 6.5 و 4.9 و 4.1 مليارات دولار في سنوات 1987 و 1988 و 1989م على التوالي، كما أنها واجهت عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها1991م وصل إلى 9680 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى ما أدت إليه

حرب الخليج خلال السنة المالية 1990م الثانية من عودة نحو 200 ألف عامل هندي من الخليج العربي، ووقف المشاريع الهندية في العراق(**ناصر،2001: 39**).

3– ضعف حزب المؤتمر وصعود حزب بهاراتيا جاناتا المتشدد:

استمد حزب المؤتمر جانباً كبيراً من قوته من اسم غاندي (الأب الروحي للهند)، فاسم غاندي أتاح لحزب المؤتمر حكم الهند منذ الاستقلال حتى الآن، باستثناء فترة زمنية قصيرة تولت فيها المعارضة الحكم، إلاّ أنها فشلت، فعاد المؤتمر إلى السلطة مرة أُخرى، لكن مع اغتيال إنديرا غاندي، ثم ابنها راجيف، يكون حزب المؤتمر قد فقد الاسم الكاريزمي الذي كثيراً ما اعتمد عليه (**قمحة،1993: 133**).

لقد شكل حزب المؤتمر جميع الحكومات في الهند حتى سنة 1989م، باستثناء فترة قصيرة استطاع فيها حزب جاناتا أن يتفوق لأول مرة، وذلك عندما فرضت إنديرا غاندي الطوارئ في البلد عام 1989(**Schaffer ;Hemain,1999: 144**) وتزامن ضعف حزب المؤتمر مع صعود الحركة القومية الهندوسية بقيادة حزب بهاراتيا، ومع زيادة أهمية الأحزاب الإقليمية، وصل جاناتا اليميني المتطرف إلى الحكم في الهند منذ سنة 1996م ومع زيادة أهمية الأحزاب الإقليمية والطائفية(**قابيل، 2001: 77**).

4– الإستراتيجية الهندية للعلاقات الدولية:

تسعى الهند لتعميق دورها وعلاقاتها الدولية بعد أن أسقطت من ذاكرتها مسيرة باندونغ، وحلفاء عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وذلك لحصد المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي، ولمواجهة الصين التي تمثل القوة الآسيوية الأولى المؤثرة في الساحة الدولية، واليابان القطب الاقتصادي الأوحد في آسيا، والذي ينافس العملاق الأميركي عالمياً، على الرغم من كونه يدور في فلكه السياسي. وإذا لم تكن المواجهة مع الصين، فلتكن التحركات الهندية رامية إلى بلورة استراتيجية هادئة تمهد الطريق لقرب ميلاد قطب جديد سيأخذ مكانه على الساحتين الدوليتين الاقتصادية والسياسية، ويفرض صدارة القارة عالمياً، فيصبح هو القرن الآسيوي الذي تقوده الصين وتسرع الهند الخطى وراءها للحاق بها(**الأفندي،2005 : 61**).

5– الدعوة إلى إعادة تقويم السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط:

تزامن صعود حزب جاناتا الهندوسي المتطرف مع بروز اتجاه قوى داخل الهند يدعو إلى إعادة تقويم السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط عامة، وإسرائيل خاصة. فقد وجهت هذه القوى انتقادات شديدة إلى نظامي نهرو وغاندي، وإلى سياسات حزب المؤتمر التي أولت أهمية مبالغاً فيها للعلاقات العربية–الهندية، وللأقلية الإسلامية الهندية كمحدِّدَين رئيسين للسياسة الهندية تجاه الشرق الأوسط وإسرائيل، على الرغم من دعوة مختلف القوى الحزبية الهندية اليمينية واليسارية آنذاك إلى تطوير العلاقات بإسرائيل. وانتقد هؤلاء بشكل خاص رفض نهرو وغاندي إنشاء وطن قومي لليهود، ثم الموقف الهندي الرافض لقرار تقسيم فلسطين، وكذلك رفض الهند قبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة في أيار/مايو 1949م كجزء من رفض الهند إنشاء دولة على أساس ديني(**فرحات،2004: 21**).

2.4 أهداف الهند وإسرائيل لتطوير علاقاتهما

1.2.4 أهداف الهند لتطوير علاقاتها بإسرائيل:

1- مقاومة الأصولية الإسلامية: حظيت زيارة وزير الداخلية الهندي لآل كريشنا أدفاني لإسرائيل في حزيران/يونيو 2000م بأهمية كبيرة، وقد تم الاتفاق خلالها على تكوين مجموعة عمل تضم مسؤولي الدولتين في مجال الأمن، (**kumaraswamy: 1998:43**)، ذلك بأن الهند تحاول الاستفادة من تجربة إسرائيل في مواجهة المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وخصوصاً "حماس" والجهاد الإسلامي(**المغربي،2002: 92**).

وفعلاً، ساعد الخوف المتبادل من تيار الإسلام الراديكالي بين البلدين–الهند وإسرائيل–وجيرانهما، على تقوية الروابط الهندية–الإسرائيلية (**سويلم،2005: 10**).

كما أن الأحداث الطائفية التي شهدتها الهند، وخاصة في مطلع التسعينيات جعلتها تشعر بأنها ليست في منأى عن خطر الحركات الراديكالية (**kumaraswamy, 1998 :92**).

2 – **التعاون العسكري**: إن أهم أهداف الهند من تقاربها مع إسرائيل، هو الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تكنولوجيا السلاح، ولاسيما التكنولوجيا النووية، وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية (**ناصر،2001: 39**).

3 –**اعتبار إسرائيل بوابة آسيا للانفتاح على دول الغرب(حسين، 2004: 12)**، فالهند تنظر إلى إسرائيل على أنها البوابة إلى الولايات المتحدة التي تسعى الهند لتوثيق علاقاتها بها في مختلف المجالات، كما أنها تعد علاقاتها بإسرائيل، هي طريقها لبناء علاقات تجارية ضخمة مع كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي اللذين تتمتع إسرائيل معهما باتفاقية للتجارة الحرة(**kumar,2001**).

بالإضافة إلى ذلك، تعد الهند تعاونها مع إسرائيل بمنزلة إضافة مهمة إلى التوازن الاستراتيجي في المواجهة مع باكستان في شأن قضية كشمير، وكذلك تدعيم التوازن بينها وبين الصين(**طاهر،2002: 125**).

4 – وهكذا، تتنوع الدوافع التي تحرك كلاً من إسرائيل والهند لبناء شراكة إستراتيجية، فهناك دوافع اقتصادية، وجغرافية، وتجارة الأسلحة، ودوافع أمنية إستراتيجية، كما أن التعاون يمتد ليشمل المجال النووي في مواجهة التطور النووي في كل من باكستان وإيران،والذي يؤرق إسرائيل والهند معاً(**فوزي وعادل،1999**) .

2.2.4 أهداف إسرائيل لتطوير علاقاتها بالهند

1 – مواجهة القنبلة النووية الإسلامية، ومراقبة النشاط العسكري الباكستاني، والرغبة في عمل خطوط دفاع ومواجهة متقدمة ضد تنامي المد الأصولي الإسلامي في آسيا، وخصوصاً في إطار الموقف الباكستاني المؤيد لميليشيا طالبان الحاكمة والمسيطرة على أكثر من ثلثي مساحة أفغانستان (**فوزي وعادل،1999**).

2 – دعم صادرات السلاح الإسرائيلية في الخارج، لأن إسرائيل تتطلع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعتها (**طاهر،2002: 125**).

3 – تشكل الهند سوقاً للتجارة الإسرائيلية، قوامها أكثر من مليار نسمة، وهو ما يشكل ضمانة ضد العزلة الدبلوماسية بالنسبة إلى إسرائيل، فضلاً عن أنها ستؤدي دوراً كبيراً ومؤثراً في سياسات المنطقة خلال الفترة المقبلة(**سويلم،2003: 7**).

4 – احتلال الهند موقعاً متميزاً واستراتيجياً في القارة الآسيوية، ومحاولة إسرائيل إيجاد موطئ قدم لها في شبه القارة الهندية بالقرب من باكستان وإيران(**ناصر،2001: 40**).

5 – تخوّف إسرائيل من أي تعاون عسكري هندي مع دول الشرق الأوسط،ومن ثم سعيها لقطع الطريق عليها في هذا الصدد، وهي الإستراتيجية نفسها التي اتبعتها مع الصين(**حسين، 2004: 3**).

6 – إنهاء حالة العزلة السياسية التي عانتها إسرائيل، ولا سيما في حالة تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وهو ما أعلنه يسحاق شمير رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بعد إقامة علاقات إسرائيلية بكل من الهند والصين في سنة1992م، إذ صرّح "أن عزلة إسرائيل الدولية انتهت الآن"، باعتبار أن إسرائيل أصبح لديها علاقات دبلوماسية كاملة بالدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن، وبأكبر القوى الإقليمية في آسيا(**حسين،2004: 3**).

7 – سعي إسرائيل منذ سنة 1979م لتطوير برنامجها النووي من دون اللجوء إلى تجربة الأسلحة النووية بواسطة تفجيرات فعلية، وذلك بسبب ضيق رقعتها الجغرافية، ومن ثم فالهند توفر لها الإمكان لإجراء تجاربها النووية، سواء في المحيط الهندي، أو في صحراء راجستان. وقد أشار العديد من المصادر إلى أن تجربتين من التجارب الخمس التي أجرتها الهند في سنة 1998م كانتا لحساب إسرائيل (**طاهر،2002: 125**).

8 – محاولة إسرائيل الإيحاء للدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة، بأن دورها الاستراتيجي القديم المنوط بها لمنع التغلغل الشيوعي في المنطقة ما زال قائماً، لكنه هذه المرة في مواجهة التغلغل الإسلامي المتطرف، وأنها ما زالت حليفاً مهماً قادراً على الاضطلاع بمهمات إستراتيجية.

9 – إخراج منطقة الشرق الأوسط من إطارها العربي، وجعلها منطقة كبرى تمتد حدودها إلى الحد الفاصل بين دول آسيا الوسطى وروسيا،بدلا من الحدود الشمالية لإيران **(موسوي،2002: 153).**

10 – سعي إسرائيل لكسر العزلة التي كانت مفروضة عليها منذ إقامتها في سنة 1948 م، ولإقامة محيط استراتيجي لها، تتوسع فيه وتتشكل من خلاله ضغوطاً مضادة للضغوط العربية.

11- سعي إسرائيل لاستكمال هجرة اليهود الموجودين في آسيا وفي الهند.

12– إن أهم ما تتطلع إليه إسرائيل جرّاء علاقاتها بالهند، هو محاصرة مصادر التهديد في ثلاث دوائر هي: الأولى، دول الجوار الجغرافي لها (دول الطوق)- مصر وسورية، والأردن، ولبنان، وفلسطين؛ و الثانية، دول العمق العربي، مثل: ليبيا، والعراق، والسعودية، واليمن، والسودان، والجزائر؛ و الثالثة: إيران، وباكستان.

وهذه الدوائر الفرعية كلها تدخل في دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، والتي عرّفها شارون أمام لجنة الدفاع والخارجية بالكنيست في كانون الأول/ديسمبر 1982م، عندما كان وزيراً للدفاع، بأنها تحوي مصالح إسرائيل الحيوية في المنطقة الممتدة من باكستان شرقاً إلى الساحل المغربي على المحيط الأطلسي غرباً، ومن جنوب الاتحاد السوفيتي(جمهوريات آسيا الوسطى حالياً) شمالاً، إلى جنوب إفريقيا والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر عند باب المندب جنوباً **(سويلم،2003: 875-877).**

13 – اعتبار إسرائيل المحيط الهندي منطقة ذات أهمية متزايدة، إذ إنه طريق العبور الطبيعي لها إلى أقطار الشرق، وخصوصاً أنها لا تستطيع استخدام الطرق البرية المسدودة أمامها من جانب جيرانها العرب المعادين لها. ولا شك في أن الهند لاعب دولي مهم في منطقة المحيط الهندي، كما أنها تتزعم رابطة الدول المطلة على هذا المحيط**(سيد علي،2001: 146).**

ومن هنا، ينصب اهتمام إسرائيل على النقطة المسيطرة التي تطل على المحيط الهندي، وهي مضيق باب المندب (المدخل الجنوبي للبحر الأحمر)، والذي من خلاله تمر صادرات إسرائيل إلى جنوب آسيا وشرقها**(Inbar,2004:99-100).**

14- الاختراق النفسي للعالم العربي،من خلال إقامة إسرائيل علاقات مهمة بدول كانت تتميز بأنها حليف تقليدي له، علاوة على الأهمية الإستراتيجية للهند كموقع قريب من منطقة ما يسمى الحزام الإسلامي، والذي تسعى إسرائيل لتأمين نفسها من مخاطره(**حسين،2004: 3**).

15- تحجيم الدعم الهندي للقوى العربية، وحَد التأييد السياسي الهندي للقضايا العربية، إذ تسعى إسرائيل لكسب تأييد الهند للمواقف الإسرائيلية، ولا سيما تجاه السلام ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط.

16- استثمار البرنامج النووي الهندي في دعم الترسانة النووية الإسرائيلية.

تعددتِ الأهداف والغايات الهندية من وراء تعاونها مع إسرائيل، وتوزعت على أهداف إستراتيجية، وأمنية، وعسكرية، واقتصادية، وسياسية يمكن اختصارها بالنقاط التالية:

أولا- رغبة الهند في تطوير قدراتها العسكرية وتطويرها ببعديها، التقليدي وفوق التقليدي، بما يدعم نفوذها ودورها الإقليميين في مواجهة باكستان، خاصة في ظل سباق التسلح القائم بينهما،والذي يمتد إلى السلاح النووي. ومن المعروف أن الهند كانت قد اعتمدت لفترة طويلة على موسكو كمصدر رئيس لتوفير احتياجاتها التسليحية المتطورة، مستفيدة في ذلك من طبيعة العلاقة الإستراتيجية التي كانت تربطها بالاتحاد السوفيتي السابق. وبعد انهيار هذا الأخير، ومن أجل تلبية رغبة الهند المسلحة في استكمال مشاريعها الخاصة بتطوير الصناعات العسكرية، التي من دون مساعدة خارجية ستتطلب استنزاف الكثير من الوقت والكلفة، بل وحتى في حال استكمالها، سيكون من الأرجح أن عهدها التكنولوجي سيكون قد تقادم بوتيرة متسارعة، ومن ثم ستصبح هناك ضرورة للاستعانة بدولة أخرى متقدمة تكنولوجياً، فإن الهند حلت هاتين المشكلتين، أي مشكلة الوقت والمستوى التكنولوجي الرفيع، بأن لجأت إلى إسرائيل، خصوصاً في ضوء اتفاق الدول الصناعية الثماني الكبرى على تقييد نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الدول الأخرى، إثر قرارات الحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من الهند وباكستان في أعقاب تجاربهما النووية والصاروخية عام 1998م، هذا

بالإضافة إلى أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية تتميز باعتمادها الأساسي على التكنولوجيا الأميركية (**راشد، 2006**).

ثانياً: الأحداث الطائفية التي شهدتها وما تزال تشهدها الهند وباكستان في السنوات الأخيرة، مما جعل الهند تشعر بأنها ليست بمنأى عن خطر الحركات الأصولية الإسلامية الموسومة بالإرهاب، والتي تحولت إلى إحدى أهم الموضوعات التي بوسع إسرائيل أن تستغلها في اتجاهات متعددة تحت عنوان مكافحة ما يسمى "الإرهاب الإسلامي"، مما وفر الأرضية المشتركة للتعاون الاستراتيجي والجيو ستراتيجي بين البلدين، الأمر الذي تحدث عنه السفير الهندي في القاهرة عندما قال: "إن إسرائيل لديها خبرة يمكن الاستفادة منها في مقاومة المرتزقة الذين يتسللون من جامو وكشمير ويقاومون السلطات الهندية هناك" (**عزت،2001**).

ولقد قامت إسرائيل بتزويد الهند بمعلومات استخبارية عن باكستان مصدرها قمر التجسس الصناعي الإسرائيلي أفق (3)، وفي المقابل سمحت الهند لخبراء من الموساد الإسرائيلي باستخدام أراضيها لتنفيذ مهام خاصة بهم ضد باكستان.

ثالثاً: تنظر الهند إلى إسرائيل على أنها بوابتها العريضة إلى الولايات المتحدة. وهي تسعى من خلالها لتوثيق وتطوير علاقاتها بهذه الأخيرة في شتى المجالات.

رابعاً:- تعد الهند أن تعاونها مع إسرائيل يصب في رصيدها الاستراتيجي العام في صراعها الدائر مع باكستان بشأن قضية كشمير، كما وفي ميزان القوى ما بينها وبين الصين في صراع الزعامة والسيطرة على آسيا.

وهنا يقوم الإسرائيليون بدور أكلة الجبنة في هذا الصراع مستفيدين من الطرفين، حيث نجد الحاجة الصينية الماسة أيضا، لولوج المنافذ الإسرائيلية للوصول إلى التكنولوجيا الغربية. كما وأنهم يلعبون أيضاً على سباق التسلح النووي الهندي - الباكستاني الذي وضعته الهند وباكستان معاً، تحت الرقابة المشددة ،وقد أعلن وزير الداخلية الهندي أل. كي. أوفاني عن التعاون الإسرائيلي - الهندي عندما استطاعت الهند أن تجري في صيف عام 1998م خمس تجارب نووية دفعة واحدة، حتى أن هناك من أشار إلى أن إحدى هذه التجارب حصلت لحساب إسرائيل بالذات. وهنا تدخل خشية الولايات المتحدة الأميركية من قيام إسرائيل ببيع تكنولوجيا أميركية لكل

من الصين و الهند؛ الأمر الذي تجلى في صفقة بيع إسرائيل للصين طائرة التجسس أواكس بقيمة 250 مليون دولار، في حين أن العرب فقدوا أي مبرر لانتقاد الهند في علاقاتها المشبوهة مع إسرائيل، إثر انشغالهم بصراعاتهم وخلافاتهم الجانبية، وإثر تورطهم في علاقات مباشرة وغير مباشرة معها(**عطية،1998**).

3.4 العوامل الإقليمية في الشرق الأوسط

1 – الوجود الأميركي في منطقة الخليج العربي:

مع وقوع حرب الخليج الثانية أصبح الوجود الأميركي في المنطقة حقيقة لا يمكن تجاهلها، وقد أدركت الهند هذه الحقيقة في حينها. فممّا لا شك فيه أن الحصول على النفط بكميات وأسعار ملائمة يُعدّ أحد أبرز الأهداف الهندية تجاه منطقة الخليج، إلا أن عدم استقرار الأوضاع السياسية في الخليج- بما له من انعكاسات سلبية على تدفقات النفط وأسعاره- يثير كثيراً من المشكلات أمام صانعي القرارين، السياسي والاقتصادي في الهند على حد سواء.

2– **انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط**:

لا شك في أن عقد مؤتمر مدريد للسلام في1991/30م بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، فتح أبواب العالم، وتحديداً آسيا أمام إسرائيل، وحسّنا صورتها أمام المجتمع الدولي، فأخذت تحصد ثمار سلام لم يتحقق بعد.

وبدأ هذا الأمر واضحاً عقب زيارة وزير خارجية إسرائيل شمعون بيرس للهند، في1993/17م والتي استمرت يومين،(**عزت،2001: 75**). وذلك في أول اتصال رفيع المستوى بين الهند وإسرائيل منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

إن انطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد في سنة 1991م، أدى إلى انتفاء مبرر، لدى العديد من الدول في آسيا وإفريقيا للإبقاء على فتور علاقاتها بالدولة العبرية، ما دام العرب أصحاب القضية، بدأوا عملية سلام معها (**ناصر،2001: 51**).

4.4 العوامل الإقليمية في جنوب آسيا

1 – سباق التسلح بين الهند وباكستان:

تربعت الهند سنة 1990م على قمة الدول المستوردة للسلاح في العالم، ولم يعد في استطاعة أحد أن ينكر هذا النمو المتزايد للقوة العسكرية الهندية في جنوب آسيا؛ وهي المنطقة التي تصل إلى أفغانستان عبورا بباكستان والهند، وبوتان، وبنغلادش، حتى سريلانكا، إذ تعتلي الهند القمة مع أربع دول أُخرى هي أكثر دول العالم الثالث إنفاقاً على التسلح. فبالنسبة إلى ميزانية الدفاع، تعد الهند وأربع دول أُخرى، هي الدول المستوردة لنحو من إجمالي تجارة العالم الثالث من الأسلحة، أي أنها جميعاً تستقبل سنوياً 65 % ممّا يشتريه العالم الثالث من السلاح (**السعيد،1999**: **204**).

وهكذا جرى سباق التسلح بين الهند وباكستان في مجال الأسلحة التقليدية، والصواريخ، والأسلحة النووية.

2 – صعود الأصولية الإسلامية والهندوسية، وعدم الاستقرار السياسي والطائفي في جنوب آسيا:

لقد كان لتحوّل باكستان تأثير حتمي في المسلمين في باقي شبه القارة الهندية، وفي كل مكان في العالم، إذ أدت زيادة الراديكالية الإسلامية في نهايات الثمانينيات والتسعينيات، إلى تفاقم الأصولية الهندوسية المتنامية في الهند.و إن تحوّل باكستان إلى راديكالية، وزيادة الأصولية الهندوسية، جعلا التوترات بين الهندوس والمسلمين أكثر حدة عبر شبه القارة (**Mohanm,2005:123**).

3 –تأرجح العلاقات الهندية–الباكستانية، إذ تشكل قضايا السلام والحدود مصدراً للتوتر في العلاقات.

4 – عدم استقرار النظام السياسي في باكستان.

5 – استمرار الصراع بين الهند وباكستان بشأن إقليم كشمير.

6 – استمرار وجود الحركات الانفصالية في شبه القارة الهندية.

5.4 العوامل الدولية المؤثِّرة في تطور العلاقات الإسرائيلية–الهندية

تتمثل هذه العوامل في عدة قضايا منها: قضية الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، ومعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية في جنوب آسيا، فالهند لم توقّع حتى الآن هاتين المعاهدتين (**فخر،1998: 12**).

وقد أوضح رئيس الوزراء الهندي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 1998م، أن الهند ألزمت نفسها طواعية بعدم إجراء تجارب نووية أُخرى، وأكد إمكان تحويل ذلك إلى تعهد رسمي.

خلاصة القول هي أن الموقف الهندي الرافض لتوقيع معاهدة منع الانتشار النووي استمر كما هو، بينما يتمثل الموقف الباكستاني من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في اشتراطه انضمام الهند إلى المعاهدة شرطاً لانضمام باكستان إليها(**فوزي وعادل ،1999: 70**).

إن تشابه الموقف الهندي من معاهدة منع الانتشار النووي مع الموقف الإسرائيلي– إلى حد ما– في ظل شراكة إستراتيجية بين البلدين، يدعم موقف الهند في الدخول إلى النادي النووي، ولا سيما أن الشراكة الإسرائيلية–الهندية ستؤدي إلى شراكة مع الولايات المتحدة الأميركية التي ستضفي الشرعية الدولية على البرنامج النووي الهندي (**راشد، 2006: 206**)، وتدعم دخولها إلى النادي النووي، وتنهي العزلة الدولية المفروضة عليها منذ تفجيرات سنة 1998م، وهو ما بدا يلوح في الأفق بتوقيع اتفاق للتعاون الاستراتيجي في المجال النووي بين الهند والولايات المتحدة الأميركية (**Fair,2005**).

وفي سنة 2000م، عندما طرح العرب في الجمعية العامة دعوة إسرائيل إلى الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي،باعتبارها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي امتنعت من ذلك، وأن هذا يتناقض مع الدعوة إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشاملة. اجتمعت الهند وإسرائيل على التصويت ضد الفقرة السادسة من قرار جعل الشرق الأوسط منطقة مجردة من السلاح النووي، وخالية من أسلحة الدمار الشامل، وذلك في مقابل تأييد 138 دولة للقرار. والفقرة السادسة تطالب إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي بصفتها الدولة الوحيدة في المنطقة غير

المنضمة إلى الاتفاقية، وأن هذا في إطار تأكيد مفهوم العالمية للمعاهدة المذكورة. وكانت الهند قبل سنة 2000 تكتفي بالامتناع عن التصويت؛ لاعتبارات خاصة بتسلحها النووي (**سويلم،2003**).

وتوصل الجانبان إلى ملامح الاتفاق في تموز/يوليو 2005 م، وتم توقيعه، وأعلنه الرئيس الأميركي جورج بوش في 2-30-2006م.

أمّا العامل الثاني فيتمثل في العلاقات بين الهند وكل من الصين وروسيا،ولعل أبرز قضايا الاتفاق بين الهند والصين رفض الهيمنة الأميركية في المنطقة، باعتبار أن ذلك ليس في مصلحة أي منهما، وكذلك مكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على الدولتين، وهو ما دفعهما إلى الاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات، وكيفية التعامل معها، وإقامة اتفاقات ثنائية مشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي، وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين(**الصادق،2003: 245**).

وتعد العلاقات الهندية-الروسية علاقات متميزة للغاية تقليدياً، إذ طور الجانبان علاقة صداقة متينة في أثناء الحرب الباردة، لكنها لم ترق إلى التحالف الاستراتيجي. وواصلت العلاقات الروسية-الهندية تطورها الطبيعي في إبان الحرب الباردة على النحو الذي أوصلها إلى بحث فكرة تشكيل مثلث استراتيجي يجمع روسيا الاتحادية والصين إلى جانب الهند(**جاد،2002: 239**).

ويتمثل العامل الثالث في تراجع دور حركة عدم الانحياز، لأنها لم تعد تعرض القضايا الاقتصادية الشاملة لمجموع دول هذه الحركة. ومع أن الهند ما زالت تعلن تمسكها بهذه السياسة، إلا أنها نظراً إلى دبلوماسيتها الاقتصادية التي انتهجتها حديثاً لعلاج أزمتها الاقتصادية مضطرة إلى الاهتمام أكثر بالمنظمات الاقتصادية،مثل رابطة جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومجموعة الخمس عشرة دولة.

فإن السياسة الخارجية الهندية وبحسب تعبير وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية في تصريح له في 15-12-1993م ستتبع سياستها الاقتصادية والتجارية (**عبد المنعم، 1998: 133**).

أمّا العامل الرابع فهو التنافس الدولي والإقليمي بشأن جمهوريات آسيا الوسطى،ففي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ظهرت على الساحة الدولية مجموعة جديدة من الجمهوريات أصبحت مصدراً للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، مثل روسيا وإيران وتركيا(دول الحلقة الأولى للتنافس)، والولايات المتحدة، والهند، وباكستان والصين، والدول العربية، وإسرائيل (دول الحلقة الثانية للتنافس)(**عبد المنعم، 1998: 101**).

وذلك في محاولة للقيام بدور سياسي واقتصادي حاكم في تلك المنطقة، سواء لاستغلال مواردها الطبيعية، أو للتأثير في تطورها السياسي والاقتصادي، أو للتحكم في نمط تفاعلاتها الإقليمية. وقد شمل هذا التنافس كل من القوى العالمية والإقليمية، وبينها الهند وباكستان(**سليم، 1998: 317**).

وأخيراً، هناك دعم الولايات المتحدة للتقارب بين الهند وإسرائيل، ذلك بأنه نظراً إلى علاقات التحالف بين إسرائيل وتركيا، فإن الولايات المتحدة تهدف من تطوير علاقات الهند بإسرائيل، إلى إقامة تحالف هندي–تركي–أميركي تكون أهدافه ما يلي (**ناصر،2001: 37**):

1) ضبط التفاعلات في القارة الآسيوية، ووجود قوة موالية لواشنطن على حدود روسيا وإيران.
2) قطع الطريق على أية محاولة لإقامة تحالف ثلاثي بين الهند وروسيا والصين، هذا التحالف الذي كان رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف قد دعا إليه.
3) مواجهة ما تعده واشنطن تنامياً للتوجهات الأصولية في آسيا، وما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة.

الفصل الخامس

قضايا التعاون المشتركة بين الهند و إسرائيل

تمهيد

تعددت مجالات التعاون بين الهند وإسرائيل، رغم حرص الهند الدائم على التصريح بأن علاقاتها مع إسرائيل هي كعلاقة أية دولة معها في العالم، وتنوعت هذه العلاقات فاشتملت على علاقات ثقافية،وعلاقات اقتصادية في مجالات الزراعة، ونقل التكنولوجيا، وكذلك علاقات تعاون عسكري وأمني وغير ذلك، وتعد إسرائيل الهند درع حماية لمصالحها الحيوية في آسيا، فهي تحمي خطوطها الملاحية في جنوب شرق آسيا؛ لكونها صاحبة أكبر أسطول على شاطئ المحيط الهندي، كما أن الهند تدرك أن إسرائيل عامل مهم في تمتين العلاقات مع واشنطن، لما لذلك من انعكاسات مهمة في قضية كشمير من جهة، وفي فتح أسواق لمنتجاتها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة أخرى.

ومن أبرز مجالات التعاون بين الهند وإسرائيل ما يلي:

1.5 مكافحة الإرهاب

قامت العديد من المؤسسات ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة بتعريفات متعددة للإرهاب منها:

1. تعريف وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA عام 1980م، بأن الإرهاب هو التهديد الناشئ عن عنف من قِبل أفراد أو جماعات.
2. تعريف مكتب التحقيقات الفدرالي FBI عام 1983م، بأن الإرهاب عمل عنف يشكل خطراً على الحياة الإنسانية، وينتهك حرمة القوانين الجنائية الوطنية.
3. تعريف وزارة العدل الأمريكية عام 1984، الإرهاب بأنه سلوك جنائي عنيف يقصد به بوضوح التأثير في سلوك السلطة الرسمية عن طريق الاغتيال والخطف.
4. تعريف وزارة الدفاع الأمريكية عام 1986، الإرهاب بأنه الاستعمال أو التهديد غير المشروع للقوة للأشخاص أو الأقوال، وغالباً لتحقيق أهداف دينية أو عقائدية.

5. تعريف وزارة الخارجية الأمريكية عام 1988، بأنه عنف ذو باعث سياسي يرتكب عن سابق تصور وتصميم ضد أهداف غير حربية من قِبل مجموعات وطنية فرعية، أو عملاء دولة سرِّيين ويقصد به إعادة التأثير على جمهورها.

إلاَّ أن معنى عالمية الظاهرة قد تحول بعد أحداث 11أيلول/سبتمبر 2001م، من معنى كمي يشير إلى عدد الحوادث الإرهابية التي سجلت إلى معنى أيدلوجي وهام وأولوية متقدمة في السياسة الخارجية الأمريكية،على الرغم من تراجع المحاولات لتقديم تعريف متكامل للإرهاب،والاكتفاء بالتحديدات التي قدمتها الولايات المتحدة حول مَن هي الدول أو المنظمات أو حتى الأفراد عن دراسة الأهداف الإرهابية المطلوبة، وآلية مقاومتها، وتحديد خطورتها دون تقديم معيار واضح وموضوعي يمكن القياس عليه بدلاً من التركيز على تعريف الإرهاب. (**الأشعل،2005: 26**).

إن مفهوم الإرهاب لدى الولايات المتحدة الأمريكية ينطلق من افتراض خطير يقوم على أساس" مَن ليس معنا فهو ضدنا" أي مع الإرهاب، وهذا يعني تقسيم العالم إلى معسكرين، معسكر الدول التي تقف مع الولايات المتحدة باعتبار محاربة الإرهاب مشروع أمريكي تعطي فيه الولايات المتحدة لنفسها الحق في تحقيقه بكافة الوسائل وفق ما تقرره أمريكا،والمعسكر الآخر الدول التي تقف مع الولايات المتحدة أو لا تقف معها بشكل عام(**الاشعل، 2005: 28**).

وقد شمل مفهوم الإرهاب أيضاً بأن أية معارضة سواء داخلية أو خارجية للسياسة الأمريكية في الخارج بأنها إرهاب أو داعمة للإرهاب، وقد امتدَّ هذا المفهوم ليشمل ما يسمى بالدول المارقة، وهي الدول غير الحليفة أو المناوئة لسياسة الولايات المتحدة ذات القدرة أو القدرة المحتملة لامتلاكها أسلحة الدمار الشامل، وعلى رأس تلك الدول العراق الذي تم احتلاله من قِبل الولايات المتحدة بحجة امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل ودعمه للإرهاب، ودول أخرى في منطقة الشرق الأوسط كإيران، ومن ثم فإن الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب هي من يقرر أية دولة تستحق أن تفقد سيادتها، ومن هذا المنطلق تم إعادة تعريف مصطلحات تستحق أن تفقد سيادتها، ومن هذا المنطلق تم إعادة تعريف مصطلحات وقواعد العلاقات الدولية وبما يتطابق مع أولويات ومصالح الولايات المتحدة بنظرة أحادية (**فخر،1998**).

كما يشكل التعاون لمكافحة الإرهاب إحدى المجالات السياسية والأمنية الأبرز في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، ورغم أن التعاون في هذا المجال قد شهد دفعة قوية وزخماً جديداً بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001م، إلا أنه يعود إلى ما قبل ذلك التاريخ، خاصة بعد تشكيل اللجنة المشتركة لمحاربة الإرهاب في عام 2001م.

ويستند التعاون بين البلدين في هذا المجال إلى تطور إدراك هندي- إسرائيلي بأن ما يوصف "بالإرهاب الإسلامي" يمثل تهديدا مشتركا للبلدين، وأنهما يتحركان في بيئة إقليمية "عدائية" ضدهما، تتضمن، كما سبق القول الكثير من العناصر والخصائص المشتركة. وقد أدى تطور –أو تطوير- هذا الإدراك المشترك إلى دفع الهند للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في التعامل مع هذه البيئة العدائية، والاستفادة بشكل خاص من الخبرة الإسرائيلية في إدارة الصراعات المنخفضة الحدة مع التنظيمات الإسلامية المتشددة، وهو نمط الصراع ذاته الذي تواجهه الهند في كشمير، والذي واجهته لفترة طويلة في علاقاتها مع باكستان، قبل أن تشهد علاقات البلدين انفراجة واضحة منذ عام 2004م.

وقد تبع ذلك الاستفادة الهندية من القدرات العسكرية الدفاعية لإسرائيل في هذا المجال، خاصة أجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة مراقبة الحدود، والأسلحة الصغيرة، وسياسة زرع العملاء داخل مناطق "العدو".

2.5 التعاون في مجال الدفاع

يمثل التعاون في موضوع الدفاع المجال الأبرز في العلاقات الهندية الإسرائيلية، ويشمل هذا التعاون مجالات عدة، أبرزها تجارة السلاح، حيث تعد الهند في هذا الإطار أكبر سوق للسلاح الإسرائيلي، وقد جاء ذلك نتيجة عاملين:

الأول: هو انهيار الاتحاد السوفيتي، وما ترتب عنه من تراجع في تنافسية السلاح الروسي من ناحية، وتقادم الترسانة العسكرية الهندية السوفيتية المنشأ. وقد لعبت إسرائيل دوراً مهماً في هذا المجال من خلال نجاحها في تقديم نفسها ليس فقط كمصدر للأسلحة الحديثة كمدخل مهم للاطلاع على التكنولوجيات العسكرية الغربية والأمريكية بشكل خاص، بل أيضا كمتخصص في تحديث السلاح الروسي.

كما حازت إسرائيل ميزة إضافية أخرى بالنسبة للهند، مقارنة بمصادر السلاح الأخرى الأوروبية والأمريكية، وهي تحررها النسبي من التقيد باعتبارات الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في منطقة جنوبي آسيا، خاصة التوازن الهندي- الباكستاني. كما لعبت إسرائيل دورا مهما في إقناع الولايات المتحدة بالموافقة على حصول الهند على أسلحة إسرائيلية تتضمن تكنولوجيات عسكرية أمريكية كثيراً ما تحفظت الولايات المتحدة على حصول الهند عليها، ومن أمثلة ذلك نجاحها في إقناع إدارة كلينتون في منتصف عام 2000 بالموافقة على تزويد الهند بأنظمة الإنذار والسيطرة المحمولة جوا "أواكس" إذ كانت الولايات المتحدة،(Airborne Warning and Controlling System (AWACS تتخوف في ذلك الوقت أن يؤثر مثل هذا التسليح على التوازن الاستراتيجي في جنوب آسيا.

وقد قام البلدان بالفعل في عام 2004م بجانب روسيا، بتوقيع اتفاق بقيمة 1.1 بليون دولار مع شركة "التا" الإسرائيلية الروسية الصنع بنظام "أواكس"، حيث تم تسليم الطائرة IL- يقضي بتجهيز الأخيرة ثلاث طائرات من طراز 76 (13) الأولى في مايو/ أيار 2009م.

وهكذا، أصبحت الهند أكبر سوق لصادرات الأسلحة الإسرائيلية في العالم، إذ بلغت مبيعات السلاح الإسرائيلي للهند في عام 2006م مليار ونصف المليار دولار، وهي قيمة المبيعات نفسها في السنوات الثلاث التي سبقتها. ويعني ذلك أن السوق الهندية تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالي قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية التي بلغت 4.2 مليار دولار عام 2006 م. وشملت المبيعات نماذج مطورة من طائرة "ميغ 21"، ودبابات "ت- 72 " الروسية الأصل، ونظام "باراك" المضاد للصواريخ، ومعدات اتصال وقذائف موجهة بأشعة الليزر، ونظام "فالكون" للإنذار المبكر **(Inbar,2004:93)**.

كما يحاول خبراء الأسلحة الإسرائيليون أيضا بيع نظام صواريخ "آرو- 2" البالستية للهند، وهو ما سيتطلب الحصول على موافقة الولايات المتحدة بالنظر إلى وجود تقنيات أمريكية- إسرائيلية مشتركة في هذا النظام الصاروخي. وسبق أن تم بيع

نظام رادار "باين Green Pine للهند، وهو واحد من المكونات الأساسية لنظام صواريخ "آرو - 2(14).

وقد وصل التعاون الهندي- الإسرائيلي في مجالي الاستخبارات والدفاع مدى واسعاً خلال السنوات الأخيرة، عبر عنه إطلاق إسرائيل قمر التجسس "بولاريس" في 21 يناير/ كانون الثاني 2008 على صاروخ هندي من قاعدة "سريهاريكوتا" الفضائية الهندية في المحيط الهندي.

ويعد هذا القمر الأكثر تطورا من بين أقمار إسرائيل التجسسية، فهو أول قمر إسرائيلي مزود برادار ذي قدرة فائقة على التقاط الصور في جميع الظروف الجوية. وسيغطي القمر مواقع في إيران، بما يخدم خطط الجيش الإسرائيلي. وتشير بعض المصادر الهندية إلى أن قمرين صناعيين آخرين سيطلقان عن طريق مؤسسة بحوث الفضاء الهندية. لقد كانت المؤسسة الدفاعية الهندية دائماً أقل عداء تجاه إسرائيل من الحكومة الهندية، ذلك بأن العسكرية الهندية كانت تتابع بتفهم علمي الإنجازات التي حققتها إسرائيل في ساحة الحروب وفي تطوير إنتاج الأسلحة المتقدمة عبر أعوام، ولذلك تنامى لديها تقدير وإعجاب بالتقدم الاستراتيجي والأداء العسكري اللذين حققتهما إسرائيل (**(Inbar,2004:94**).

3.5 مجال التعاون الامني والعسكري:

شمل التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل مبيعات معدات عسكرية وأسلحة وتدريب وتطوير، فقد بدأت عمليات بيع الأسلحة والمعدات العسكرية أوائل الستينيات في أثناء الحرب الهندية الصينية، ثم تطورت إبان الحرب الهندية الباكستانية، ثم أخذت تتنامى هذه العلاقة كوسيلة للحصول على التكنولوجيا الغربية والأمريكية من بوابة إسرائيل.

إسرائيل نظرت لهذا التعاون من زاوية أخرى، لما يحقق من أهداف إستراتيجية منها:

1- تطويق إيران تمهيداً لإخضاعها للسيطرة الأمريكية، أو ضرب مفاعلها النووي.
2- احتواء الصين كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

3- قمع الحركات الأصولية الإسلامية في المنطقة.

وتعد إسرائيل ثاني مورد للأسلحة للهند بعد روسيا، ومن صفقات المبيعات العسكرية التي تم إبرامها وتبادلها بين البلدين:

1- تحويل أطنان من المواد الكيميائية التي تستخدم في صناعة غاز الأعصاب من الهند إلى إسرائيل، حيث تم ضبطها من قبل السلطات السيريلانكية.

2- بيع إسرائيل للهند نظم رصد وتحكم في النيران للدبابة الهندية، وتحديث بعض الأسلحة والمعدات السوفيتية،مثل دبابات (T55، 62) ومقاتلات (ميغ 21)، وكذلك إمداد الهند بذخائر المدفعية،والصواريخ المضادة للدبابات، ونظم الرادار، وكذلك الطائرات بدون طيار، ومعدات لجهاز البحرية والصورايخ المضادة للسفن.

وامتد التعاون العسكري ليشمل التدريب العسكري،حيث قامت إسرائيل بتدريب قوات خاصة على التعامل مع خاطفي الطائرات، وتدريب أفراد وضباط من المخابرات على مقاومة الإرهاب، كما شمل التعاون العسكري الزيارات المكثفة للمسؤولين العسكريين من كلا البلدين.

يشكل سعي الهند لامتلاك أحدث التكنولوجيا العسكرية تكاملاً مع حاجات إسرائيل إلى توسيع تسويق منتجاتها العسكرية. فقد استهلكت مشاريع الدفاع الأساسية التي قامت بها الهند بمفردها مستعينة بخبراتها الوطنية – مثل دبابة القتال الخفيفة أرغون وطائرة القتال الخفيفة – مبالغ طائلة ووقتاً طويلاً. وتواجه نيودلهي صعوبات عديدة وكذلك مختلف أنواع الصواريخ، كما أن روسيا عاجزة عن أن تمد الهند، UAVs" في تطوير الطائرات بدون طيار بما وعدتها به من أسلحة، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى التوجه نحو إسرائيل لتلبية حاجاتها الدفاعية، وهو جعل إسرائيل أكبر ثاني مصدر أسلحة ومعدات للهند بعد روسيا، في حين تحتل فرنسا المركز الثالث(. **(Inbar,2004: 94**

إذ بلغت مبيعات الأسلحة فيها خلال الفترة 2003-2005م نحو 120 مليار دولار، أي ما يعادل 900 مليون دولار في السنة، وذلك مقارنة بروسيا التي تصل مبيعاتها إلى 1.5 مليار دولار بالسنة. وإذا كانت الهند تنظر إلى التعاون العسكري مع إسرائيل على أنه ضرورة فرضتها حقائق ما بعد الحرب الباردة، فإن إسرائيل ترى

في تعاونها العسكري مع الهند فرصة اقتصادية تأتي بها مبيعات السلاح لدعم مصانع السلاح (**Kumaraswamy,1998 :44**).

ويحتل المجال العسكري والدفاعي أولوية واهتماماً خاصاً في علاقات الجانبين الإسرائيلي والهندي،وذلك ارتباطاً بمجموعة من الاعتبارات هي:

1 – إن كلا من إسرائيل والهند لديه صناعات سلاح متطورة، الأمر الذي يعني أن كلاً منهما لديه القدرة على إفادة الآخر .

2 – إن كلتا الدولتين تمتلك أسلحة دمار شامل، وتقف من مسألة نزع أسلحة الدمار النووية في نظامها الإقليمي موقفاً معارضاً. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب التي تدعو الطرفين إلى تبني الموقف نفسه، فإن وحدة الهدف تصنع رابطة جديدة ربما تساهم في تعميق الروابط بينهما (**حسين،2004: 23**)

3 – تُعد العلاقات العسكرية الإسرائيلية – الهندية أكثر جوانب العلاقات بين البلدين المتسمة بالغموض وعدم الوضوح، كما أنها بعيدة كل البعد عن وسائل الإعلام مع أن الهند كثيراً ما تشير إلى بعض ملامح العلاقات العسكرية بين البلدين. وينكر المسؤولون الهنود أية اتفاقات عسكرية تم إبرامها مع إسرائيل، كما تمارس هذه الأخيرة رقابة صارمة على نشر التفصيلات التي تتعلق بصادرات الدفاع.

إن إحدى أولويات الهند هو التعاون مع إسرائيل في مجال الأمن الداخلي، لأنها تدرك أن هذه الأخيرة تختلف عن أية دولة في العالمين الغربي والشرقي، فهي في حالة حرب دائمة منذ قيامها في أيار/مايو 1948م، كما أن الهند ترى أن حالتها مماثلة لحالة إسرائيل، ولهذا، فإنها تسعى للتعاون معها، من أجل الاستفادة من خبرتها في مجال الأمن الداخلي.

بالإضافة إلى ذلك، لدى إسرائيل قدرات وخبرات متميزة بإدارة الحدود ومراقبتها بما لديها من تقنيات متقدمة في إدارة الأمن الداخلي، والهند تسعى لأن تستفيد منها في هذا المجال.

لذا حظي التعاون الأمني بأهمية خاصة في العلاقات بين الهند وإسرائيل، واتضح ذلك من خلال تدريب أفراد وضباط المخابرات الهندية والزيارات المتبادلة

بين رؤساء المخابرات الإسرائيلية ونظرائهم الهنود، وتعزز هذا التعاون بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م، وتنامي الخلافات مع باكستان، حيث تقوم إسرائيل بإمداد الهند بمعلومات عن باكستان ونشطاء الحركة الكشميرية، وفي الأحداث الأخيرة التي وقعت في مدينة مومباي عرضت إسرائيل على الهند تقديم مساعدات في هذه العملية، لكن الهند رفضت ذلك، واكتفت إسرائيل بإرسال خبراء للمساعدة في التحليل وتقدير الموقف.

4.5 مشروع "المحور الهندي - الإسرائيلي - الأمريكي"

إضافة إلى التعاون الهندي- الإسرائيلي في مجالي الدفاع ومكافحة الإرهاب، سعت الهند إلى توسيع نطاق تحالفها مع إسرائيل ليشمل الولايات المتحدة من خلال طرح مشروع تأسيس محور ثلاثي بين الدول الثلاث. وفي هذا الإطار طرح مستشار الأمن القومي الهندي في حكومة آتال بيهاري فاجبايي، براجيش ميشر " أثناء حضوره العشاء السنوي الثامن والتسعين "للجنة اليهودية الأمريكية(AJC)وهي اختصار ل American Jewish Committee ، بالولايات المتحدة الأمريكية في الثامن من مايو/ أيار 2003م، مشروعا لإنشاء محور ثلاثي يضم الدول الثلاث(**فرحات**:**2004،106-107**).

وقد حدد ميشرا الهدف الرئيس للمحور في محاربة الإرهاب الدولي، مؤكدا أن هذا المحور بما يضمه من ثلاث "ديمقراطيات" كبيرة، هو الأكثر فعالية وقدرة على مواجهة الإرهاب (الإسلامي) المتصاعد، وقد ركز ميشرا بشكل خاص على أن المحور المقترح يضمن تجاوز العقبات الخاصة بالحاجة إلى الاتفاق على تعريف محدد للإرهاب، وتجاوز الفرضيات الخاصة بضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة، وذلك استنادا إلى الأرضية المشتركة بين الدول الثلاث، خاصة وأنها دول ديمقراطية تتبنى قيما تقوم على التسامح والليبرالية والتعددية- على حد تعبيره. غير أنه رغم سعي إسرائيل والهند إلى إقناع الإدارة الأمريكية بفكرة هذا المحور، إلا أنهما لم تجدا القبول المتوقع من جانب الأخيرة، دون أن يعني ذلك موت هذا المشروع.

في الواقع، يمكن تفسير طرح الهند لهذا المشروع، ثم تشجيعه من جانب إسرائيل، في ضوء العوامل التالية(**فرحات**:**2004،106-107**):

1- المحور كجزء من سياسة التحالفات والمحاور الهندية:

لا يمكن فهم طرح الهند لمشروع هذا المحور بمعزل عن أحد التوجهات الجديدة التي ميزت السياسة الخارجية الهندية منذ انتهاء الحرب الباردة، والذي يتمثل في العمل على بناء شبكة من التحالفات والمحاور الإستراتيجية الثلاثية والثنائية. وبمعنى آخر، فإن مشروع المحور "الهندي- الأمريكي- الإسرائيلي" ليس سوى واحد من مشروعات التحالفات، والمحاور الثلاثية والثنائية التي سعت الهند إلى تطويرها منذ بداية الحرب الباردة.

ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار، المحور "الهندي- الروسي- الإيراني"، والمحور "الهندي- الروسي- الصيني"، والمحور "الهندي- الإسرائيلي- التركي"، بالإضافة إلى المحور "الهندي- الإسرائيلي" والمحور "الهندي- الإيراني". وقد جاءت معظم تلك المشروعات نتاجا لدوافع عديدة، كان أبرزها سياسة الهند تجاه باكستان، واستغلال القدرات العسكرية لهؤلاء الحلفاء لتطوير القدرات العسكرية الهندية وتحديثها، وتحويل الهند إلى قوة إقليمية رئيسة.

2- المحور كنتاج طبيعي لحلفاء "طبيعيين":

تذهب بعض التحليلات إلى تفسير تطور مشروع هذا المحور باعتباره امتدادا منطقيا "لحلفاء طبيعيين"، وكإفراز طبيعي لعدد من التحولات السابقة على طرح فكرة هذا المشروع.

أول تلك التحولات هو التطور المتسارع في العلاقات الهندية- الإسرائيلية، والتي سرعان ما أخذت أبعادا إستراتيجية خلال السنوات الأخيرة خاصة منذ عام 1999. ثاني تلك التحولات يتمثل في تطور التعاون الاستراتيجي بين الهند والولايات المتحدة، والذي تطور بشكل متسارع خلال إدارة كلينتون الثانية، ثم إدارة بوش الابن. فعلى الرغم من أن أحداث سبتمبر/ أيلول قد فتحت آفاقا مهمة للتعاون الاستراتيجي بين البلدين في مجال مكافحة الإرهاب، إلا أن التعاون الأمريكي- الهندي في هذا المجال

كان سابقا على أحداث سبتمبر/ أيلول2001م من خلال تأسيس "لجنة عمل مكافحة الإرهاب".

وجاءت أحداث سبتمبر/ أيلول2001م لتؤكد أهمية هذا التعاون، وتطوير أجندة أمنية واقتصادية مشتركة، شملت ضمان الاستقرار في أفغانستان وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهندي، وضمان استمرار تدفق مصادر النفط والطاقة من الخليج، بالإضافة إلى المصلحة الهندية- الأمريكية المشتركة في ضمان إعادة صياغة هيكل الارتباطات الداخلية للنظام السياسي الباكستاني مع الجماعات الإسلامية الباكستانية المتشددة، ودفع النظام الباكستاني إلى تنفيذ تعهداته في هذا الشأن. وبمعنى آخر، يمكن النظر إلى طرح مشروع المحور "الهندي- الأمريكي- الإسرائيلي" باعتباره خطا منطقيا للربط بين التحالفات الثنائية "الهندي- الإسرائيلي"، والهندي- الأمريكي"، و"الإسرائيلي- الأمريكي" **(فرحات:2004،106-107).**

ثالث تلك التحولات هو تصاعد الدور السياسي للأمريكيين من ذوي الأصول الهندية داخل الولايات المتحدة، إذ ارتفع حجم هذه الشريحة من حوالي 815.5 ألف، وفقا لتعداد السكان الأمريكي سنة 1990م إلى نحو 1.7 مليون وفقا لتعداد سنة 2000م، إلى حوالي 2.6 مليون نسمة وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي في سنة 2007م. وتولي الحكومة الهندية اهتماما كبيرا لهذه الشريحة، بالإضافة إلى الجالية الهندية هناك، حيث تسعى إلى تأهيل الدور السياسي لهذه الشريحة داخل الولايات المتحدة بما يخدم مصالحها الوطنية، لتشكيل "لوبي هندي"، من خلال الاستفادة في هذا المجال من قدرات اللوبي اليهودي،ومن خلال تنمية أواصر التعاون بين الأمريكيين الهنود واللوبي اليهودي، وهو التعاون الذي شهد نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة.

3- لا يمكن فهم طرح هذا المحور بمعزل عن السياق الزمني الذي طرح فيه، وعن الأهداف والمصالح الهندية والإسرائيلية.

وقد جاء في مقدمة الأهداف الهندية عزل باكستان سياسياً، بل ومحاولة إدراجها على قائمة أهداف الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وانتزاع موافقة الولايات المتحدة على توجيه ضربة وقائية ضد باكستان، وهو ما اتضح من خلال ربط ميشرا مشروع

المحور بهدف محدد وهو محاربة الإرهاب، والتأكيد على الطابع الديمقراطي للدول الثلاث (مقابل الطابع غير الديمقراطي للنظام الباكستاني).

فقد حاولت الهند استغلال البيئة الأمنية الجديدة بعد أحداث سبتمبر/ أيلول2001م لإدراج باكستان على قائمة أولويات تلك الحرب، ومحاولة إعادة إنتاج النموذج الأمريكي في التعامل مع أحداث سبتمبر/ أيلول2001م بعناصره الأساسية من تجميد دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وتطبيق مفهوم موسع لحق الدفاع الشرعي عن النفس، والتوجه الأحادي الانفرادي في الرد علي التهديدات والاعتداءات الأمنية، وممارسة الحق في التدخل لإزالة نظم سياسية قائمة بدعوى إيوائها لتنظيمات إرهابية، والأهم من ذلك تبني المفهوم الأمريكي المرن للضربة الوقائية الذي طورته التجربة الأمريكية، والذي ركز على التنظيمات الإرهابية وما أطلق عليه "الدول المارقة" ذات النظم غير الديمقراطية، والتي تسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل ودعم الإرهاب.

وقد رأت الهند في باكستان نموذجاً مثالياً لتطبيق مفهوم الضربة الوقائية، فقد ذهب وزير الشؤون الخارجية الهندية ياشوانت سن Yashwant Sinh في الأسبوع الأول من أبريل/ نيسان 2003 م إلى "أن الهند تتوفر لديها حالة جيدة لتوجيه ضربة وقائية ضد باكستان"، كما أكد أنه "إذا كان غياب الديمقراطية وامتلاك أسلحة دمار شامل، وتصدير الإرهاب هي شروط الضربة الوقائية، فإن باكستان تمثل الحالة الأجدر بالعمل الوقائي" ولم يكن من اليسير تطبيق الهند للمفهوم الأمريكي للضربة الوقائية أو للدفاع الشرعي عن النفس ضد باكستان بدون موافقة الولايات المتحدة، وهو ما حاولت الحصول عليه من خلال طرح مشروع هذا المحور، كإطار يضمن تمرير تلك الضربة.

وعلى الرغم من عدم نجاح الهند وإسرائيل في تمرير هذا المشروع لدى الولايات المتحدة، وإعطائه شهادة ميلاد رسمية صريحة ومعلنة، إلا أن السياسات الأمريكية الفعلية تدعم هذا المحور، من خلال الارتقاء بالشراكة الإستراتيجية الأمريكية- الهندية والتي شهدت طفرات مهمة خلال العام الأخير تمثلت في التوقيع على اتفاق التعاون النووي السلمي بين البلدين، بالإضافة إلى استمرار الالتزامات الإستراتيجية الأمريكية تجاه إسرائيل، ومباركتها للمحور "الهندي- الإسرائيلي".

مستقبل مشروع "المحور" الهندي- الإسرائيلي- الأمريكي:

على الرغم من أن مشروع هذا المحور لم يلق الاستجابة المتوقعة من الولايات المتحدة، ربما لإلحاحه على فكرة استهداف الحرب ضد الإرهاب للعالم الإسلامي بشكل حصري، ولتجسيده نوعا من التآمر "الهندوسي- المسيحي- اليهودي" ضد الإسلام والعالم الإسلامي، بالإضافة إلى فشل الهند في تطبيق إستراتيجية الضربة الوقائية ضد باكستان؛بسبب العديد من التعقيدات الأمر الذي أفقد مشروع هذا المحور بعض مبرراته من جانب الهند، إلا أن الفتور الأمريكي إزاء المشروع لا يعني موته بشكل نهائي. ويعزى ذلك إلى الدعم القوي الذي يلقاه المشروع من جانب النخبة غير الرسمية في الدول الثلاث، خاصة من المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، واللوبيين اليهودي والهندي داخل الولايات المتحدة.

ومن ناحية، تلقى فكرة هذا المحور دعماً قوياً من جانب بعض المؤسسات البحثية والأكاديمية في الدول الثلاث، خاصة داخل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ومن الأمثلة البارزة في هذا الإطار، "معهد السياسات الدولية لمواجهة الإرهاب The International Policy Institute for Counter Terrorism " و"مدرسة هارولد هارتوج للحكومة والسياسة Harold Hartog School of Government and politicas بجامعة تل أبيب، و"المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي بالولايات المتحدة. وقد بدأت هذه المؤسسات الثلاث في عام 2003م تنظيم سلسلة من المؤتمرات لمناقشة قضايا التعاون الاستراتيجي بين الدول الثلاث بمبادرة من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، حيث عقد المؤتمر الأول منها في نيودلهي في فبراير/ شباط 2003م، وعقد المؤتمر الثاني في (16 -17 فبراير/ شباط 2004م في إسرائيل، وعقد المؤتمر الثالث بالولايات المتحدة خلال عام 2005م.

وقد أسفر المؤتمران الأول والثاني عن اتفاق الوفود المشاركة على صياغة خطة عمل تركز على تشجيع التعاون بين المنظمات غير الحكومية في الدول الثلاث، خاصة المؤسسات الأكاديمية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتشجيع التعاون بين الهيئات العسكرية والأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب في الدول الثلاث، وتشجيع التعاون بين تلك المؤسسات في مجال

إنتاج وتطوير التقنيات الفنية والتكنولوجية في هذا المجال، بالإضافة إلى وضع إطار للتعاون المشترك في مجال دراسة ومتابعة عمليات دخول وتسرب العناصر "الوهابية" و"الخومينية" إلى المؤسسات العلمية ذات الصلة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل.

هذه المؤتمرات تلعب دوراً مهما في تكريس فكرة هذا المحور بالنظر إلى عاملين رئيسين: الأول هو الدور الذي تلعبه هذه المؤتمرات، وورشات العمل في خلق قناعة لدى الأوساط العلمية والأكاديمية بأهمية إنشاء هذا "المحور" وتوسيع قاعدة المؤسسات الأكاديمية المؤيدة له. أضف إلى ذلك الدور المهم الذي تقوم به تلك المؤسسات في وضع تصورات تفصيلية لقضايا وأبعاد هذا المحور.

أما العامل الثاني فيتمثل في الطابع شبه السياسي لتلك المؤتمرات. فعلى الرغم من أنها قد تعقد بمبادرات خاصة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية، إلا أن هذا لا ينفي أبعادها السياسية لاعتبارين رئيسين: الأول هو العلاقة القوية بين تلك المؤسسات ومراكز صنع القرار، خاصة أن بعض تلك المؤسسات يرأسها مسؤولون سياسيون سابقون، مثل شابتاي الرئيس السابق لجهاز الموساد الإسرائيلي والذي رأس "معهد السياسات الدولية لمكافحة الإرهاب Shabtai Shavit، اسحاق بن إسرائيل الرئيس السابق لهيئة "قوات الدفاع الإسرائيلية لبحوث وتطوير الأسلحة
Israel Defense Forces Authority for Weapons Research and Development " الذي أدار برنامج الدراسات الأمنية بمدرسة هارولد هارتوج.

أما الاعتبار الثاني فيتمثل في المشاركة المكثفة للمسؤولين السياسيين، القائمين والسابقين بالدول الثلاث في أعمال تلك المؤتمرات. وتنطلق تلك المؤسسات ليس فقط من افتراض وجود قيم ومصالح مشتركة بين الدول الثلاث، ولكن من وجود تهديدات مشتركة للدول الثلاث تفرض الحوار والتعاون الاستراتيجي فيما بينها. ويُطرح في هذا الإطار، عدد من القضايا الرئيسة كموضوعات للتعاون والحوار الثلاثي، أهمها الإرهاب، وتحديث القدرات العسكرية البحرية، وأمن المحيط الهندي، وباكستان وإيران كدولتين راعيتين للإرهاب، بالإضافة إلى التعاون في مجال تكنولوجيا الفضاء.

ومن ناحية أخرى، تلعب جماعتا الضغط اليهودية والهندية داخل الولايات المتحدة دوراً متنامياً في هذا الإطار. فعلى الرغم من حداثة "اللوبي الهندي" داخل

الولايات المتحدة نسبيا، إلا أنه يعد واحدًا من جماعات الضغط المرشحة للنمو بقوة داخل الولايات المتحدة خلال السنوات القادمة بالنظر إلى الوضع المتميز الذي تتمتع به الجالية الهندية والأمريكيون الهنود داخل الولايات المتحدة، خاصة فيما يتعلق بالمستوى التعليمي والمادي، واتجاه الهند إلى تفعيل هذه الجالية وتنشيطها لخدمة مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية لدى الولايات المتحدة.

وقد نجح "اللوبي الهندي" خلال السنوات الأخيرة في خلق حالة من التقارب والتعاون الشديد مع اللوبي اليهودي، وكان أهم مظاهر هذا التعاون تأسيس مبادرة الصداقة "الهندية- اليهودية- الأمريكية" بين "اللجنة الأمريكية اليهودية و"لجنة الشؤون العامة الأمريكية American Jewish Committee (AJC) "و"لجنة العمل السياسية الأمريكية الهندية الإسرائيلية"،(American Israeli Public Affairs Committee AIPAC) وهي إحدى جماعات الضغط الخاصة بالهنود الأمريكيين التي تم تأسيسها في عام 2002م ويتوقع أن تلعب دوراً مؤثراً في الدفاع عن المصالح الهندية داخل الولايات المتحدة في المرحلة القادمة. وقد أطلق أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي على تلك المبادرة "الزواج العظيم".

الخاتمة:

بعد محاولة الإجابة عن سؤال الدراسة وهو ما هي طبيعة العلاقات الهندية الإسرائيلية خلال الفترة (2001-2011م)، فيما يتعلق بالقضايا والمسائل التي شكلت محاور تلك العلاقات، بينت الدراسة أن هناك الكثير من العوامل والمتغيرات التي أثرت في طبيعة العلاقات الهندية الإسرائيلية خلال الفترة (2001-2011م).

ولا بد من عرض الملاحظات الختامية التالية، والتي من خلالها ستتضح مؤشرات وسيناريوهات العلاقات الهندية الإسرائيلية المستقبلية.

اولاً: ظلت العلاقات الهندية - الإسرائيلية تتسم بالسرية طوال سنوات، وذلك حفاظاً على العلاقات الودية بين الهند والدول العربية، وحرصاً على المصالح المتبادلة، فالوطن العربي يعد سوقاً كبيراً للمنتجات الهندية ومنطقة عمالة للأيدي العاملة الهندية، ولا سيما في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: تعود العلاقات الهندية الإسرائيلية في جذورها إلى ما قبل نحو نصف قرن، ورغم أن الزعيم الهندي "المهاتما غاندي" قد عارض قيام "إسرائيل" على الأراضي العربية، ووصف الفكر الصهيوني بأنه جريمة في حق الإنسانية، وبعد اعتراف الهند بإسرائيل ظلت الهند تنأى زمناً طويلاً عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وذلك لأسباب يأتي في مقدمتها رفض إسرائيل الوصول إلي تسوية مع العرب، ودور الهند في حركة عدم الانحياز، والخشية من إثارة عداء الدول العربية القوية آنذاك.

ثالثاً: استمرارية تطور العلاقات الهندية الإسرائيلية زاد في تنمية الروابط بين إسرائيل الهند، وهو الاتفاق على محاربة ما يسمونه بالإرهاب،ويعتقد الطرفان بأن باكستان تمثل عدواً مشتركاً، لما تمتلكه من سلاح نووي تعده الهند خطراً عليها وتعده "إسرائيل" قوة خطيرة في يد دولة إسلامية. وتعد "إسرائيل" الهند درع حماية لمصالحها الحيوية في آسيا، فهي تحمي خطوطها الملاحية في جنوب شرق آسيا؛ لكونها صاحبة أكبر أسطول على شاطئ المحيط الهندي.

والجدير بالذكر أن إسرائيل لديها خبرة طويلة بمكافحة الإرهاب، بما تمتلك من آليات عالية المستوى في الكشف والرصد، وهو ما يساعد الهند على

مواجهة العمليات الإرهابية في شبه القارة الهندية، وذلك بالتعاون التقني والاستخباراتي، ولاسيما أن الهند تُعدّ محدودة القدرة على مواجهة الإرهاب مقارنة بإسرائيل.

رابعاً: تُعد العلاقات العسكرية الإسرائيلية – الهندية أكثر جوانب العلاقات بين البلدين المتسمة بالغموض وعدم الوضوح، كما أنها بعيدة كل البعد عن وسائل الإعلام مع أن هذه الأخيرة كثيراً ما تشير إلى بعض ملامح العلاقات العسكرية بين البلدين. وينكر المسؤولون الهنود أية اتفاقات عسكرية تم إبرامها مع إسرائيل، كما تمارس إسرائيل رقابة صارمة على نشر التفصيلات التي تتعلق بصادرات الدفاع.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية

أبو عامود، محمد سعد(1998) ،**الإشكاليات الجديدة للأمن في آسيا**، في: محمد السيد سليم (محرر)، آسيا والتحولات العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

احمد، فيصل(**2000**)، **العلاقات الإسرائيلية الهندية في السنوات الأخيرة**، مجلة الأرض، مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية، العدد الحادي عشر.

الأسود، صادق(**1991**)، **علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، بغداد – دار الحكمة للطباعة والنشر، ص 146.

الأشعل، عبد الله (2005)، مستقبل الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب فى ضوء الاتجاهات الدراسية الحديثة، **مجلة السياسة الدولية**، الاول من يناير.

الأفندي، نزيرة (2005)،الإستراتيجية الهندية لتعدد الأقطاب الآسيوية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159 يناير/كانون الثاني.

بركس، روس (1974)،**نهرو يتحدث عن سياسة الهند الخارجية** ، الفكر العالمية لانجلو المصرية، القاهرة .

جاد،عماد،(2002)،**سياسات القوى الكبرى تجاه قضية كشمير**، في :محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود)محرران (قضية كشمير) القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية.

جانس، ج.ه (1972)، **الصهيونية واسرائيل وآسيا**، منظمة التحرير الفلسطينية، سلسلة كتب فلسطينية، بيروت.

جعفر،هشام(1998)، الانتشار النووي في شبه القارة الهندية واثاره على الصراع مع الاحتلال الصهيوني،**مجلة فلسطين المحتلة** ، العدد(34).

حسام، سويلم (2005)، الوفاق الهندي – الإسرائيلي، **قراءات إستراتيجية**،مركز الدراسات الاستراتيجية ، الجزيرة ، العدد(8 أغسطس/آب2005)،

حسين، زكريا(2004)،العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل،**مجلة السياسة الدولية**،العدد 146 مايو/أيار.

حسين، عدنان السيد(**2003**) **نظرية العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار المواد للنشر والتوزيع، بيروت.

الحلقي، معن(**1996**)، العلاقات الإسرائيلية الهندية، **مجلة الأرض**، العدد الثاني عشر، كانون الأول.

الخزرجى، ثامر كامل(2004)، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 126.

الخزرجى، ثامر كامل(2005)، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص 108- 122.

خطاب،نظيرة محمود(2001)، **دور اسرائيل في دعم القدرة النووية الهندي**، دراسات فلسطينية السنة 1929 العدد 1، ص 113.

الخطايبة، صايل (**2003**)، **سياسة الهند الخارجية تجاه الوطن العربي**، عمان، الأردن.

دورتي، جيمس،(1985)، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، 1985، شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

راشد،سامح(2006)، **اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 أبريل/نيسان .

الرمضاني،مازن إسماعيل(1991)،**السياسة الخارجية، دراسة نظرية**، بغداد، مطبعة دار الحكمة، ص 149- 325.

الزعبي، ماجده غالب(2009)، **العلاقات الهندية الإسرائيلية(1990-2007)**، رسالة ماجستير،غير منشورة، الجامعة الأردنية.

السعيد،باهر(1999)،**النزاع الهندي – الباكستاني حول إقليم كشمير**،مجلة السياسة الدولية، العدد 107 يناير/كانون الثاني.

سليم،محمد السيد(1998)، **التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى**، في : محمد السيد سليم (محرر)، "آسيا والتحولات العالمية" القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.

سويلم، حسام(**2001**)، **الشراكة الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل**، مجلة السياسة الدولية. القاهرة: دار النيل.

سويلم،حسام(2003)، **علاقات إسرائيل ونفوذها في القارة الآسيوية**، في :نادية مصطفى وهبة رؤوف عزت محرران:"إسرائيل من الداخل :خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل، القاهرة :مركز البحوث والدراسات السياسية.

سيد علي،سماح(2001) دول تجمع المحيط الهندي،**مجلة شؤون خليجية**،مركز الوحدة للدراسات العربية، العدد 27

الشريف، ايهاب(**2002**)، **الهند إسرار ومفاتيح**، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، نيودلهي، الهند.

الصادق،هشام(2003) ،العلاقات الهندية – الصينية :قمة الانفراج التاريخية، **مجلة السياسة الدولية**"، العدد(153) يوليو/تموز.

صالح(2006)، العلاقات الهندية الإسرائيلية إلى أين؟ **مجلة العصر الالكترونية**، نشر بتاريخ 5-2-2006 موقع الالكتروني التالي: http://alasr.ws/articles/view/7424

طاهر، احمد(2008) تحولات العلاقات الهندية الإسرائيلية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 168.نشر بتاريخ الاول من يوليو.

طاهر،أحمد محمد(2002)،**العلاقات الهندية - الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر**، مجلة السياسة الدولية، العدد148 أبريل.

عبد الرحمن،اسعد(1967)، **التسلل الإسرائيلي في آسيا: الهند وإسرائيل**،بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967.

عبد الفتاح،بشير(1999)،الصراع الهندي – الباكستاني حول إقليم كشمير، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 137. (يوليو/تموز 1999).

عبد المنعم، احمد فارس(1998) **تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا**، في محمد السيد سليم محرر، آسيا والتحولات العالمية، القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية.

عبد النبي، امين شعبان (2009)، إسرائيل والهند: توسيع نطاق "الأمن القومي الإسرائيلي"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 20، العدد 79، صيف2009.

عزت، منى(2001)، التعاون الهندي الإسرائيلي والوطن العربي، **مختارات إسرائيلية**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 10 أب.

عطية، ممدوح (1998) القدرات النووية الهندية وتطورها، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 133.

العقابي، علي عوده(1996)،**العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والتاريخ والنظريات، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا.

عليوة، السيد وآخرون(2002)، **مبادئ علم السياسة،كلية التجارة وإدارة الإعمال-** جامعة حلوان،2002، ص266.

فخر،احمد (1998) ،القرن 21 والسباق النووي :أي خيار عربي بعد تفجيرات الهند وباكستان،**أوراق الشرق الأوسط**، العدد 22 يوليو/تموز – نوفمبر/تشرين الثاني.

فرحات،محمد فايز(2004) ،**ماذا تريد الهند من إسرائيل**، ملف الأهرام الاستراتيجي،مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد (110) فبراير/شباط،

فوزي، حماد ؛وعادل، محمد أحمد(1999)، **التفجيرات النووية الهندية – الباكستانية : الموقف بعد عام،مجلة السياسة الدولية**، العدد(135)يوليو/تموز.

فيصل، احمد، (**2001**)، **العلاقات الهندية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي**، قضايا إستراتيجية، العدد السابع.

قابيل،مي(2001) ،العلمانية الهندية :تداول السلطة وتعايش الأديان، **مجلة السياسة الدولية**، العدد(146))أكتوبر/تشرين الأول2001 ، ص77

قمحة،احمد ناجي(1993)، العنف الإسلامي – الهندوسي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 113 (يوليو/تموز 1993).

محمد علي، جمال الدين(1993)، الهند: صراع المتشددين والعلمانيين،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 113،أبريل/نيسان.

المغربي،طلعت (2003)، آفاق الشراكة الهندية – الإسرائيلية، **مختارات إسرائيلية**، سلسلة بحوث سياسية،العدد87، مارس/آذار.

مقلد، إسماعيل صبري(1987)، **نظريات السياسة الدولية**: دراسة تحليلية مقارنة،دار السلاسل.

موسوي، سيد حسين(2002)، التهديدات الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، **مجلة شؤون الأوسط** ، العدد 107.

موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية(2007):**الاحتفال بمناسبة مرور 15 عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين إسرائيل والهند**،نشر بتاريخ 31-1-2007، متوفر عبر الموقع الالكتروني التالي: http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr129.htm

ناز، فرح(**2003) علاقة إسرائيل مع شبه القارة الهندية**، دراسة في المركز القدس العربي للدراسات السياسية، عمان.

ناصر، شحاته محمد(2001)، تطور العلاقات الهندية – الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن القومي العربي،**شؤون خليجية**،مركز الوحدة للدراسات العربية، العدد 25.

نعمة، كاظم هاشم(1979)،**العلاقات الدولية، الجزء الأول**، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، قسم السياسة، ص 115.

ب. المراجع الأجنبية:

E.Krippentorff,(1975) **the international relation as a social science, the Harvester press**,1975,pp128.

Fair, Christine,(2005) "India and Pakistan Engagement: Prospects for Breakthrough or Breakdown?" **Special Report**, no. 129 (January 2005), p. 9؛

Inbar, Efraim(2004) **“The Indian-Israeli Entente”, the Begin-Sadat (BESA) Center for Strategic Studies** (Winter 2004) pp. 99-100; http://www.biu.ac.il/Besa

Kumar, Dinesh(2001) **“India and Israel: Dawn of a New Era”**, December 1, 2001: (37)

Kumaraswamy, P.R(1998) “India and Israel Evolving Strategic Partnership”, **Mideast Security and Policy Studies,** no. 40 (September 1998); http://www.biu.ac.il/Besa.

Mohanm, C. Raja(2005) “What if Pakistan Fails? India Isn’t Worried.. Yet”, **The American Academy of Political and Social Science**, vol. 386, nos.

Schaffer, Teresita & Hemani Saigal-Arora,(1999) “India: A Fragmented Democracy”, **The Washington Quarterly**, vol. 22, no. 4 (Autumn 1999), p. 144.

Spanier ,john(1987): **games national play**.6 the edition Washington , DC. Congressional, quarterly, Ine , 1987 , pp.445

المعلومات الشخصية

الاسم: ناجح علي عيد الحجايا

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: ماجستير العلاقات الدولية

السنة: 2013

هاتف رقم: 00962776961096

البريد الإلكتروني: MR_NAJEH84@YAHOO.COM